

مصادر تمويل الجمعيات التعاونية ومدى نجاح مشاريعها الإنتاجية في الأردن

إعداد

عدي سليم خروب

إشراف الدكتور

جمال النسور

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات درجة الماجستير

في تخصص التخطيط الإقليمي

كلية الدراسات العليا في جامعة البلقاء التطبيقية

السلط- الأردن

2014/3/24

تعهد وإقرار

أنا الطالب (عدي سليم محمد خروب) الموقع أدناه اقر بان جميع المعلومات الواردة في رسالة الماجستير بعنوان (مصادر تمويـــل الجمعيات التــعاونية ومدى نجاح مشاريعها الإنتــاجية في الأردن) بإشراف (الدكتور جمال أحمد النسور) من إنتاجي الشخصي خلال دراستي في جامعة البلقاء التطبيقية وأتحمل كافة المسؤوليات المترتبة على ذلك في حال ثبوت عكس ذلك. كما وأفوض الجامعة حق تصوير الرسالة كلياً أو جزئياً وذلك لغايات البحث العلمي والتبادل مع المؤسسات التعليمية والبحثية والجامعات.

الاسم: عدي سليم محمد خروب

التوقيع:

نوقشت هذه الرسالة بتاريخ 2014/3/24

أعضاء لجنة المناقشة	**التوقيع**
الدكتور جمال النسور، رئيساً	....
استاذ مشارك، تخطيط اقليمي وحضري	
الاستاذ الدكتور سليمان اللوزي، عضواً	....
استاذ، ادارة عامة	
الدكتور صلاح الرواشدة، عضواً	....
استاذ مشارك، اقتصاد	
الدكتور انس راتب السعود، عضواً	....
استاذ مساعد، أنظمة المعلومات الادارية، جامعة عمان الأهلية	



إلى رمز العطاء والقلب الكبير إلى أمي العزيزة

إلى والدي الحبيب الذي أنار دربي وأضاء طريقي نحو النجاح

والى أستاذي الجليل الدكتور جمال أحمد النسور الذي تشرف هذا البحث

المتواضع أن يحمل إسمه مشرفاً عليه.

الــــى

الذين شجعوني لمواصلة درب الدراسة الصعب

وفاءً ومحبة وتقديراً

اهدي هذه الدراسة



يسرني بهذه المناسبة أن أتقدم بالشكر لأستاذي الفاضل

الدكتور/ جمال أحمد النسور

الذي لم يبخل على بإرشاده الأبوي وجهوده التي بذلها في مساعدتي ونصائحه البناءة التي أثمرت عنها هذا البحث، كما أتقدم بالشكر لأعضاء هيئة المناقشة الأفاضل.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

قائمة المحتويات

قائمة الجداول

قائمة الاشكال

قائمة الملاحق



ملخص

مصادر تمويل الجمعيات التعاونية ومدى نجاح مشاريعها الانتاجية في الأردن

إعداد

عدي سليم خروب

إشراف الدكتور

جمال النسور

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد العلاقة بين مصادر تمويل الجمعيات التعاونية ومدى نجاح مشاريعها الإنتاجية في الأردن ولتحديد دور مشاريع الجمعيات التعاونية في خلق فرص عمل للمجتمع المحلي ونمو رأس المال وتطوير المشاريع القائمة وتحسين دخل الأعضاء المنتسبين لهذه الجمعيات، اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي وتم اعتماد أداة الدراسة (استبيان) لجمع البيانات الأولية لعينة عشوائية بسيطة تكونت من (164) جمعية تعاونية، وتوصلت الدراسة الى نتائج أهمها: تعتمد الجمعيات بشكل رئيس على التمويل الذاتي في تمويل مشاريعها، وقد كان بالمرتبة الثانية وعلى مستوى عالي التمويل بالقروض، وكان التمويل عن طريق المنح على مستوى متدني، وان المشاريع الإنتاجية التي تقوم بها الجمعيات التعاونية في الأردن تساهم بشكل كبير في خلق فرص عمل للمجتمع المحلي، وفي تحسين دخل المستفيدين، وفي تعظيم دور المرأة في المجتمع المحلي. كما توصلت الدراسة الى ان المشاريع الانتاجية تواجه مشكلات من اهمها عدم كفاية التمويل المتاح، وكذلك ارتفاع

تكلفة التمويل (الفائدة، الأرباح) التي تفرضها الجمعية على المستفيد وصعوبة توفير الضمانات التي تطلبها الجهات المقرضة بالدرجة الأولى، وقد بينت الدراسة الى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين التمويل الذاتي للجمعيات التعاونية وخلق فرص عمل، كما انها توصلت الى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين التمويل الذاتي للجمعيات التعاونية وتحسين دخل المستفيدين، وتعظيم دور المرأة في المجتمع المحلي، وتوصلت الدراسة الى توصيات أهمها: تفعيل دور الجمعيات التعاونية ودعم مشاريعها من خلال المنح وكذلك ايجاد آليات تمويلية للجمعيات بنسبة فائدة متدنية، وكذلك ايجاد نظام سلس داخل الجمعية لدعم المشاريع والتخفيف من التعقيدات والضمانات.

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

1-1 المقدمة

1-2 مشكلة الدراسة

1-3 أهمية الدراسة

1-4 أهداف الدراسة

1-5 الدراسات السابقة

1-6 فرضيات الدراسة

1-7 التعريفات الاجرائية .

1-1 المقـدمة

تعتبر الجمعيات التعاونية من التنظيمات الإجتماعية التي وجدت لتنمية الروح التعاونية بين الأفراد للإعتماد على أنفسهم وتحسين مستوياتهم الإقتصادية والإجتماعية وتجميع جهودهم لتنمية مجتمعاتهم المحلية في مختلف الحقول الإقتصادية (حماد،2001).

ظهرت الحركة التعاونية الأردنية عام 1952، وقد تولت الدولة رعاية الحركة التعاونية وتسجيلها وتنظيمها ودعمها وتمويلها، وأصدرت القوانين المتعاقبة منذ الخمسينات لتحقيق هذه الغاية (المنظمة التعاونية الأردنية،1971).

تنبع أهمية العمل التعاوني وتأسيس التعاونيات من خلال الدوافع الاقتصادية الحتمية والدوافع الاجتماعية الشعورية بالإضافة الى النظام الدقيق والفعال الذي تمارس فيه التعاونيات أنشطتها المختلفة وفقا لأسس وقيم ومبادئ التعاون. الدوافع الاقتصادية الحتمية وهي رغبة عضو الجمعية التعاونية في تحسين ظروفه الاقتصادية، وآماله في مزايا اقتصادية تتحقق له نتيجة لانضمامه إلى الجمعيات التعاونية، وذلك في صورة دخل حقيقي مرتفع، وخدمات أحسن، ومستوى من المعيشة أفضل. أما الدوافع الاجتماعية الشعورية هي العديد من الأسباب التي تؤثر على القرارات التي يتخذها الفرد إراديا أو غير إراديا ولا علاقة لها بالدوافع الاقتصادية. وفي مقدمة ذلك حب الإنسان في أن يعيش على درجة كبيرة من الطمأنينة والأمن والتي لا تتوفر في الحياة وصراعاتها، بينما تحققها الجمعيات التعاونية نتيجة لتضامن الفرد مع الغير بصفة خاصة في أوقات الأزمات أو التغيرات الاجتماعية. وفي مقدمتها أيضا، ميل الإنسان إلى تقليد مجموعة من الزملاء أو الجيران من حوله، وميله أيضا إلى الانطواء

تحت قيادة أبوية ينزع إليها كلما افتقد زوال الأسرة، وما كانت تفرضه على الإنسان من تقاليد وانتماء إلى مجموع يحقق له العزة والأمن والمحبة.

ونظيف إلى ذلك أن الجمعيات التعاونية مع انتشارها، قد أصبحت ذات وجود مقنع، فهي أجهزة ذات إعداد من الأفراد، وذات أموال، وهي طريق مفتوح للقيادات الجديدة التي تعرف كيف تؤثر في الجماهير، وتحقق لها الخلاص من المتسلطين في المجتمع على أموالها ومقدراتها.

أثبتت تجارب الحركة التعاونية الأردنية في السنوات الماضية أن زيادة أعداد الجمعيات التعاونية وعدد أعضائها ورأسمالها الأسهمي وإحتياطيتها لم تكن كلها دليل نجاح وفاعلية لعمليات الجمعيات التعاونية على إختلاف أنواعها فقد تدهورت أوضاع الحركة التعاونية وظهرت الحاجة لإعادة هيكلة الحركة التعاونية لأسباب عدة، منها:

ظهور الحركة التعاونية: " لم يظهر التعاون (الإقتصادي الجماعي) تلقائياً، ولكنه ادخل قصداً كجزء من السياسة الإجتماعية، حيث لا يتوفر للذين يستفيدون من التعاون الخبرة أو المهارة اللازمة "ويؤيد خبير التعاون في الأردن ذلك بقوله " بأن الكثير من الأفكار الجديدة سادت وفرضت على المجتمعات فقد تم إنشاء الجمعيات التعاونية قبل إعداد التعاونيين " (حمدان، 1999).

الوعي التعاوني: تعاني الحركة التعاونية العربية من " العديد من المشاكل والعقبات التي هي في معظمها ناشئة عن قصور في الوعي (وعي المحكومين ووعي الحاكمين) (القسوس، 1986) ببواعث الحركة التعاونية وأهدافها السامية، وما يمكن أن تفيد به مجتمعاتها وكيفية توظيفها وتدعيمها، وعجزهم عن الإرتقاء بفهمهم للعمل التعاوني كمنهج إجتماعي وتربوي وإقتصادي ضمن إطار

إستراتيجي (حمدان، 1999، المرجع السابق)، وقد يرجع الجزء الغالب من قصور الوعي هذا إلى أن نشأة الحركة التعاونية في معظم الأحيان جاءت ضعيفة، وإعتمدت في نموها وتطورها إعتماداً بالغاً على الدولة، فأفقدها ذلك إستقلالها من ناحية، وقوة دفعها الذاتي ونموها المنسق من ناحية أخرى" ويعتقد كاتب آخر بأنها " ستكون في وضع أفضل في حالة إعتمادها قدر الإمكان على نفسها في تلبية متطلباتها التمويلية" (عسر،1986).

مفاهيم إجتماعية: أي غياب النهج والمفاهيم التعاونية في العمل وإختيار الإدارة الكفؤة إختياراً ديموقراطياً بسبب الفردية والميل لها وعدم تقبل العمل الجماعي وهي طبيعة موروثة وكذلك الولاء للعشيرة وهي ظاهرة " تشل المشاركة الديموقراطية" (الريماوي، 2002).

العدالة في تقديم الخدمات للأعضاء: إنتفاء العدالة في تقديم الخدمات وتوزعها على مستحقيها: "فالفقراء حقاً بين أبناء المجتمع المحلي في الريف ليسوا عادة ممن يتمكنون من الحصول على القروض، وحتى بين المتخلفين عن السداد لن يكون من الميسور التأكد من أن الفقراء وحدهم الذين يستفيدون من التسامح في السداد، والقاعدة العامة أن الأهلية للإئتمان والحاجة يكونان على طرفي نقيض (دحنون،2002)، وقد نشأ عن ذلك " ضعف التحصيل في الجمعية التعاونية للإقراض والتسليف بسبب نقص الكفاءات والإفتقار إلى البيانات عن السوق، وقد أدى ذلك إلى إعادة جدولة جدولة ديون الجمعيات وأعضاءها عدة مرات وكان آخرها الجدولة التي تمت في نهاية عام 1990 حيث ألغيت ديون الجمعيات على الأعضاء وقيمتها 19 مليون دينار أردني أردني، لعجزهم عن السداد (المرجع السابق، دحنون).

تأسيس الجمعية التعاونية: إشتراط تأسيس جمعية تعاونية وجود عشرة أعضاء على الأقل وهذا يعني أنها تؤسس على أساس غير إقتصادي، لأن هذا النهج لن يمكن الجمعية من تحقيق فائض في عملياتها أو حتى الوصول إلى نقطة التعادل، وبإختصار فهي تحقق عجزاً سنوياً في معظم الأحيان يتحملة الأعضاء، مما سيشكل إستهلاكاً سنوياً في رأسمالهم الأسهمي وإحباطاً مستمراً لهم يعقبه إنخفاض مستمر في حجم العضوية وتعثر في عمل الجمعية التعاونية.

قروض الأعضاء: إذا كان العضو في الجمعية التعاونية لن يحصل على قرض إلا بمقدار رأس ماله فلماذا توثق الجمعية قروضها برهن أو تأمين على أموال المقترض المنقولة إلى الحد الذي يجيز لها أن تحجز تركة العضو المتوفي لوفاء الديون التي علية للجمعية حين وفاته.

2-1 مشكلة الدراسة

تتمثل مشكلة الدراسة في وجود عدد كبير من الجمعيات التعاونية في الأردن التي تستفيد من مصادر التمويل المختلفة (منح، قروض، تمويل ذاتي) لتنفيذ مشاريع إنتاجية، إلا أن الجمعيات التعاونية ومشاريعها تعاني من ضعف في قدرتها على الاستخدام الأمثل لمصادر التمويل وتحقيق نجاحات في الأهداف المرجوة من التمويل في تحسين دخل الأعضاء المنتسبين للجمعيات ونمو رأس المال وتطوير المشاريع القائمة وخلق فرص عمل للمجتمع المحلي. وبالرغم من توفر مصادر تمويل مختلفة لتنفيذ مشاريع إنتاجية إلا أن العلاقة بين مصادر التمويل ومدى نجاح مشاريع الجمعيات التعاونية غير واضحة المعالم.

وتسعى الدراسة إلى الإجابة عن التساؤل الرئيس وهو:

- ما العلاقة بين مصادر تمويل الجمعيات التعاونية ومدى نجاح مشاريعها الإنتاجية في الأردن؟
- وينبثق عن التساؤل الرئيس الأسئلة الفرعية التالية:

أ- ما هي مصادر التمويل التي تعتمد عليها الجمعيات التعاونية؟

ب- ما مدى إسهام مشاريع الجمعيات التعاونية الانتاجية في تحسين دخل الأعضاء المنتسبين للجمعيات وتطوير المشاريع القائمة وخلق فرص عمل للمجتمع المحلي؟

1-3 أهمية الدراسة

وتكمن أهمية الدراسة في النقاط التالية:

- تعالج الدراسة موضوعاً هاماً يمكن أن يكون له أثر كبير في المجتمع، نظراً للدور الذي تقوم به الجمعيات التعاونية، وذلك لتنوع المشاريع الإنتاجية التي تعمل بها الجمعيات التعاونية، وشمول الجمعيات التعاونية على مختلف شرائح المجتمع المحلي.
- تزويد المخططين وصانعي القرار بمعلومات وافية عن المعوقات التي تواجه تمويل مشاريع الجمعيات التعاونية ونجاح مشاريعها الانتاجية في الاردن.
- ندرة الدراسات المختصة -في حدود علم الباحث- والمتعلقة بمصادر تمويل الجمعيات التعاونية ومدى نجاح مشاريعها الإنتاجية في الأردن.

1-4 أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد العلاقة بين مصادر تمويل الجمعيات التعاونية ومدى نجاح مشاريعها الإنتاجية في الأردن من خلال:

1. تحديد دور مشاريع الجمعيات التعاونية في خلق فرص عمل للمجتمع المحلي.
2. تحديد مساهمة مشاريع الجمعيات التعاونية في نمو رأس المال.
3. تحديد مساهمة مشاريع الجمعيات التعاونية في تطوير المشاريع القائمة.
4. تحديد دور مشاريع الجمعيات التعاونية في تحسين دخل الأعضاء المنتسبين للجمعيات.

5-1 الدراسات السابقة

رتب الباحث الدراسات السابقة بحسب تاريخ النشر، فبدأ بالأحدث حتى الأقدم، وبالدراسات العربية يليها الدراسات الأجنبية.

1-5-1 الدراسات العربية

1.دراسة الحديد (2010) بعنوان" اثر القروض الصغيرة الإنتاجية على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للمستفيدين في محافظة العاصمة"

وقد هدفت الدراسة إلى معرفة اثر القروض الصغيرة على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمستفيدين في محافظة العاصمة، من خلال حصر جميع المؤسسات المتخصصة والعاملة في الإقراض الصغير في الأردن والتعرف إلى تصنيفها، وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي وهو المسح الاجتماعي بالعينة، كما أخذت عينة عشوائية منتظمة قسمت بالتساوي بين مقترضي مؤسستين متخصصتين في الإقراض الصغيرة تمثل إحداهما القطاع الحكومي، والأخرى القطاع الخاص بواقع (500) مقترض ليتم رصد جميع خصائصهم الاجتماعية والاقتصادية وقد توصلت الدراسة إلى نتائج أهمها:

إن 84.6% من المقترضين قد استخدموا القروض الصغيرة لإقامة مشاريع إنتاجية ناجحة وان 13% من المقترضين كانت مشاريعهم فاشلة أو مهددة بالفشل، وقد بلغت نسبة النساء المقترضات في العينة (61.4%) حيث تبين إن مؤسسات الإقراض الصغيرة تركز على استهداف النساء ضمن برامجها الأقراضية نظرا لاعتبار تمكين المرأة شرطا أساسيا للتعامل مع الجهات الدولية المانحة.

وأسهمت القروض الصغيرة المقدمة من خلال مؤسسات الإقراض في الأردن في توفير فرص لإقامة العديد من المشاريع، وكما بينت الدراسة أن القروض الصغيرة قد استخدمت لتمويل مشروعات صغيرة ضمن القطاعات الإنتاجية المختلفة، وساهمت القروض الصغيرة في تحسين الأوضاع الاجتماعية للمقترضين وتحديدا فيما يتعلق بتمكين المرأة ودورها في العمل.

2. **دراسة السميرات، يوسف (2009)، بعنوان" المشكلات المالية والإدارية التي تواجه المشاريع الصغيرة في إقليم الشمال**"، ركزت الدراسة على التعرف على المشكلات المالية والإدارية التي يوجهها أصحاب المشروعات الصغيرة في إقليم الجنوب من خلال دراسة ميدانية على عينة من 260 مشروعاً، توصل الباحث إلى مجموعة من النتائج أهمها أن مشكلات عدم توفر رأس المال ونقص الضمانات جاءت في المرتبة الأولى من حيث أهميتها كما أن نقص الخبرات الإدارية والمالية والتسويقية كانت من الأسباب الرئيسية لفشل بعض هذه المشاريع، وأوصى الباحث بضرورة إعداد برامج فعالة ومدروسة والعمل على تدريب وتأهيل أصحاب هذه المشاريع.

3. **دراسة العتيبي،(2009) بعنوان منظمات المجتمع المدني، النشأة والآليات وأدوات العمل، التعاونيات كمثال.**

هدفت الدراسة الى التعرف على نشأة المجتمع المدني وتعريفه ومكوناته ومدى تأثره بالرأسمالية وعناصره ووظائفه ودوره الحيوي في بناء الديمقراطية، وشروط تكوين منظمة فعالة، وعلاقة المجتمع المدني والدولة والشراكة والتشبيك إيجابية وسلبياته وأهميته، ومراحل تطور منظمات المجتمع المدني، وأعطى مثالاً عن التعاونيات حيث بينت الدراسة أهمية الجمعيات التعاونية في تجسيد التشبيك والشركات والتحالفات الناجمة، وبين أهمية ومعاني الشعار التعاوني والقيم والمبادئ التعاونية، وصياغة

علاقة الشراكة في نشاطات التعاونيات، ودور الجمعيات في تحقيق التنمية في المجتمع في زيادة الدخل والإنتاجية ومحاربة الفقر والبطالة، من خلال توجيه كافة الجهود والمواقف والموارد باتجاه تحقيق الأهداف، وبناءا على ما توصل اليه أوصى الباحث بتجنب بعض الخصائص من المجتمع السوداني مثل الذكورية والأبوية والولاءات والنظرة الفوقية والابتعاد عن الأنانية والتركيز على منظمات المجتمع المدني والابتعاد عن الجهات المانحة، وضرورة تكثيف اللقاءات والتواصل بين منظمات المجتمع المحلي والانفتاح على وسائل الإعلام، والتوأمة بين منظمات المجتمع المحلي معاً، ودعا الحكومة إلى دعم تلك المنظمات.

4. **دراسة النسور، (2008) بعنوان " قياس كفاءة التمويل الحكومي الموجه نحو تنمية المشروعات الصغيرة في الأردن**" والتي هدفت إلى تقدير دالة الإنتاج للمشروعات الصغيرة الممولة من المؤسسات الحكومية في الأردن من خلال تطبيق النماذج الاقتصادية القياسية لاختبار فرضيات الدراسة (دالة الإنتاج كوب دوغلاس ومعيار فارل للكفاءة) وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج، أهمها كان أن بعض المشروعات الصغيرة الممولة من قبل هذه المؤسسات تتسم بكثافة عنصر العمل وهناك مشروعات أخرى تتسم بكثافة رأس المال، وأوصى الباحث في دراسته بضرورة العمل على إنشاء هيئة عليا لتنمية المشروعات الصغيرة في الأردن والعمل على دمج مؤسسات التمويل الحكومية في مؤسسة واحدة. أما دراسة دوابه

5. **دراسة العاجز،(2008) بعنوان "مدى تطبيق ركائز الجودة الشاملة وتأثيرها على الأداء المالي في مؤسسات الإقراض النسائية في قطاع غزة من وجهة نظر العاملين."**

وقد هدفت الدراسة للتعرف على مدى تطبيق ركائز إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات الإقراض النسائية العاملة في قطاع غزة وتأثيرها على الأداء المؤسسي. وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي،

كما استخدام أسلوب المسح الشامل لكافة الأفراد العاملين بمؤسسات الإقراض النسائية بكافة مستوياتهم الإدارية. وتوصلت الدراسة الى عدة نتائج من أهمها: تطبق مؤسسات الإقراض النسائية العاملة في قطاع غزة ركائز إدارة الجودة الشاملة بشكل إيجابي بدرجات ومستويات متفاوتة. وأوصت الدراسة مؤسسات الإقراض النسائية العاملة في قطاع غزة بضرورة الاستمرار في تطبيق ركائز إدارة الجودة الشاملة بطريقة منظمة ومدروسة ومتخصصة بما يزيد من كفاءة وفعالية التطبيق، كما أوصت الدراسة بضرورة إنشاء دائرة للتحكم بالجودة.

6. دراسة عليمات واللوزي، (2008) بعنوان " تمكين المرأة الريفية من خلال المشاريع المدرة للدخل: دراسة حالة الأردن،

هدفت الدراسة للتعرف إلى الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للنساء المقترضات صاحبات المشاريع وأسرهن، ودراسة المشاريع من حيث الغايات والتمويل والمشكلات والصعوبات التي تمت مواجهتها، وتقييم دور هذه المشاريع في تحسن الظروف الاجتماعية والاقتصادية للنساء المقترضات في أسرهن ومجتمعهن المحلي ومدى إسهام المشاريع في تحسين المستوى المعيشي لأسر المقترضات. تم جمع البيانات من المقترضات من قرية في شمال الأردن(50) مقترضة عن طريق المقابلة المقننة باستخدام استبانه أعدت خصيصا لهذه الدراسة، وقد أشارت نتائج الدراسة إلى إن غالبية المقترضات من ذوات التعليم المتدني ومعظمهن ربات بيوت وأسرهن كبيرة الحجم ودخل متدن يقارب أو يقل عن خط الفقر، واضطراب في الحياة العملية للأزواج، أن معظم المشاريع هي في تربية الحيوانات وهي نشاط اقتصادي تقليدي في المجتمع الريفي، وان المقترضات واجهن صعوبة في التنفيذ وفي تسويق الإنتاج وصعوبات في إيجاد كفلاء للقروض. وقد وفرت المشاريع فرص عمل للمرأة في بيئتها

المحلية، وساهمت في تحسين جزئي على دخل الأسر، كما ساهمت بشكل اكبر في تحسين دور المرأة ومكانتها في أسرتها ومجتمعها المحلي إضافة إلى السمو بثقتها بنفسها ورؤيتها لذاتها، وقد أوصت بأهمية تحسين ظروف وإجراءات الإقراض والتمويل التنموي.

7. دراسة (المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، 2008) بعنوان تنمية التمويل الأصغر الإسلامي (التحديات والمبادرات).

هدفت الدراسة لتفحص التحديات التي تواجه التمويل الأصغر الإسلامي وتقديم المبادرات والحلول لمواجهة تلك التحديات ،وقد تناولت الورقة التمويل الأصغر الإسلامي على ثلاثة مستويات: المستوى متناهي الصغر (مؤسسات التمويل الأصغر،والعقود/المنتجات، والموارد)، والمستوى الأوسط (البنية المالية)، والمستوى الكلي (الإطار السياساتي والتنظيمي)، وطرحت الدراسة مبادرات إستراتيجية كحلول لتلك التحديات، وكان من النتائج التي توصلت لها الدراسة أنه على المستوى متناهي الصغر تنبع التحديات الكبرى التي تواجهها الجهات التي تقدم التمويل الأصغر من هياكلها التنظيمية المتنوعة، والقضايا ذات الصلة بالالتزام بالشريعة وغياب تنوع المنتجات وضعف الروابط مع البنوك وأسواق رأس المال، وقد طرحت مبادرات إستراتيجية كحلول، مثل التحرك صوب التسوية الشاملة لكل قضايا الشريعة، وتوسيع نطاق المنتجات من خلال البحوث والهندسة المالية وزيادة مشاركة البنوك في التمويل الأصغر من خلال توفير الضمانات الائتمانية وشبكات الأمان. وتتمثل مبادرات المستوى الأوسط في توفير التثقيف والتدريب، وتحسين التنسيق وتكوين الشبكات، والمساعدة المالية من خلال صناديق الأوقاف والزكاة، وتوفير خدمات التقييم المتعلقة تحديداً بمؤسسات التمويل الإسلامي بالغ

الصغر من حيث مخاطرها الاستثنائية من خلال تأسيس صندوق للتقييم .أما المبادرات على المستوى الكلي فقد تمثلت في تنمية بيئة تنظيمية وسياساتية ملائمة.

8. **دراسة كنجو، عبود، (2007) بعنوان "استراتيجية الاستثمار والتمويل في المشروعات الصغيرة – دراسة ميدانية للمشروعات الصغيرة في مدينة حلب"** والتي قام من خلالها الباحث بتسليط الضوء على أهم المشكلات التي تعاني منها هذه المشروعات ومعوقات تطورها ونموها، وتوصل الباحث إلى ان مشاكل نقص التمويل وضعف الخبرة والإدارة كانت من أهم المشاكل التي تواجه هذه المشاريع، وفي نهاية الدراسة أوصى الباحث إلى ضرورة ايجاد صيغ تمويلية جديدة للتعامل مع هذه المشاريع على أسس غير تقليدية.

9. **دراسة الحايك، (٢٠٠٧) بعنوان "دور المشاريع الصغيرة الممولة في الحد من الفقر والبطالة في مناطق جيوب الفقر: دراسة حالة محافظة المفرق"**

هدفت الدراسة الى التعرف إلى الخصائص الاجتماعية والاقتصادية الديمغرافية للمنتفعين، وأثر هذه المشاريع على تحسين مستوى دخولهم ومعيشتهم وأسباب فشل بعض المشاريع، سياسات التمويل ومدى الحاجة إلى تعديلها، دراسات الجدوى، والخبرة، والتدريب، المتابعة ودورها في الوصول إلى الأهداف. وقد استخدمت الدراسة منهجية المسح الاجتماعي بالعينة من خلال اختيار (١٤١) مستفيدًا من قروض المؤسسات (الحكومية والاهلية) للفترة (2000–2005).

وخلصت الدراسة إلى أن (32.6%) اعتبروا مشاريعهم ناجحة، (37.6%) اعتبروا مشاريعهم متوسطة النجاح (29.8%) اعتبروا مشاريعهم غير ناجحة، كما بينت نتائج الدراسة أن (75.2%) من المشاريع لم تعد لها دراسات جدوى اقتصادية، وأن (88.7%) من المنتفعين لم يحصلوا على أي نوع من أنواع التدريب اللازم للمشروع، وأن (79.4%) من المشاريع لم يتم متابعتها، وأشار ما

نسبته(50.4%) من المنتفعين بعدم إسهام المشروع في إيجاد دخل ثابت ومستمر لهم، كما أشار(71.6%) إلى عدم توفير المشاريع فرص عمل ملائمة، واعتبر(46.8%) من المنتفعين أن المشروع أدى إلى تحسين مستوى المعيشة. فيما أكد (22.7%) إن المشروع أدى لتراجع في مستوى المعيشة، وأن (30.5%) لم يطرأ عليهم أي تغيير.

10. دراسة سليمان،(2007) بعنوان العمل التطوعي

هدفت الدراسة الى تعريف العمل التطوعي وشروط نجاحه وأهميته، وأسباب نجاح وفشل الجمعيات التي تعمل في هذا المجال، وشرح مساهمة العمل التطوعي في تقديم خدمات مع أجهزة الدولة ومؤسساتها المختلفة ذات العلاقة، والتي تعنى بتقديم الخدمات المباشرة للمجتمع، ووضح أنه أي العمل التطوعي ليس بديلاً للمؤسسات الحكومية، ولا يعني وجوده في المجتمع تخلي الحكومات ممثلة في مؤسساتها الخدمية عن تقديم الخدمات، ولكن الهدف منه فتح المجال أمام المتطوعين لخدمة مجتمعهم، وتلبية دوافعهم ونظرتهم الانسانية، وتنمية حسن المواطنة لديهم، وبين الكاتب الحاجة لنشر الوعي من خلال وسائل الاعلام المختلفة وبكل الطرق الممكنة لديهم، وبين الكاتب الحاجة لنشر الوعي من خلال وسائل الاعلام المختلفة وبكل الطرق الممكنة وبين جميع فئات المجتمع صغاراً وكباراً ذكوراً وإناثاً عن أهمية العمل التطوعي، لتحقيق الأمن الاجتماعي من خلال إيجاد مجتمع متماسك واعي، يفتخر أبناؤه بحاضرهم ويتفاعلون بمستقبلهم.

11.دراسة بني عيسى، (2006) بعنوان " العمل التطوعي وآثاره في التنمية الاقتصادية من منظور إسلامي،

هدفت الدراسة الى بيان أهمية العمل التطوعي من منظور إسلامي، والأدلة على مشروعيته وفؤاده، للمتطوع من حيث شعوره بالاعتزاز والراحة النفسية والثقة بالنفس والرغبة بالحياة والشعور بالأهمية، ودوره في تقدم مجتمعه، ومتلقي الخدمة حيث يرفع دخله أو يساعده في ذلك، وتطرقت الدراسة إلى أشكال العمل التطوعي، ودوره في التنمية الاقتصادية، من حيث زيادة الانتاج، وتوزع الدخل، وأثره في الاستهلاك والاستثمار والتعليم والصحة، ودوره في رفع إنتاجية الفرد.

تناولت الدراسة نموذجين اسلاميين في العمل التطوعي، بينت أنشطتها والآثار التنموية على تلك النشاطات، وأوصت الدراسة بالعمل على تفعيل العمل التطوعي وتنشيطه في المجتمع واستغلاله لتقديم افضل الخدمات التي تساهم في التنمية، وإختيار أفضل المجالات في العمل بما يتناسب مع واقع المجتمع.

12. دراسة البحيصي، (2006) بعنوان:" نحو أساليب حديثة في تمويل المشروعات الصغيرة دراسة استطلاعية أصحاب المشروعات الصغيرة في قطاع غزة."

هدفت الدراسة إلى تقييم أساليب التمويل الحالية للمشاريع الصغيرة في قطاع غزة وقدرتها على مواكبة احتياجات هذه المشاريع، ومن النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن كثيراً من صغار المستثمرين في قطاع غزة يواجهون مشاكل مالية عند البدء في تنفيذ مشاريعهم، وأن الصبغة الربوية والفائدة المرتفعة من أهم الأسباب التي تؤدي إلى عدم توجه صغار المستثمرين في قطاع غزة إلى البنوك أو مؤسسات الإقراض للحصول على التمويل اللازم لمشروعاتهم، كما أظهرت الدراسة أن نسبة

الربح المرتفعة في المرابحات التي تعرضها البنوك الإسلامية سبباً مباشراً في عدم توجه صغار المستثمرين لهذه البنوك لتمويل مشروعاتهم، وقد اقترح البحيصي إنشاء صندوق لتمويل المشروعات الصغيرة في قطاع غزة لا يتقاضى ربح ولا فائدة ولكن عمولة بسيطة لتغطية نفقات المتابعة المالية والإدارية للمشاريع الصغيرة التي سوف يقوم بتمويلها، وهذا الصندوق قد يكون تحت إشراف مؤسسة حكومية أو مؤسسة أهلية.

13. دراسة عمر، (2005) بعنوان التمويـل التعاونـي الأسس،الواقع، المقترحات.

هدفت الدراسة الى بيان أسس التمويل التعاوني وواقعه الحالي والمقترحات التي قد ترفع من كفاءة التمويل التعاوني.

وتوصلت الدراسة الى ان أعضاء الجمعيات التعاونية يلجأون إلى البحث عن مصادر للتمويل غير تعاونية والتى لا تفى بحاجتهم التمويلية والدليل على ذلك أنه يوجد فى مصر أربعين برنامجاً لتمويل المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر وعلى رأسها برنامج الصندوق الاجتماعى للتنمية وأغلبهم أعضاء فى الجمعيات التعاونية، وهذه البرامج لا تغطى إلا 6% فقط من حجم التمويل المطلوب لهذه المشروعات.

وبناءً على النتائج توصلت الدراسة الى مقترحات أهمها إنشاء مؤسسة مالية تعاونية (بنك أو صندوق استثمارى) يخدم الحركة التعاونية بأنواعها المتعددة، وتكتفى الجمعيات التعاونية بالقيام بأنشطتها غير التمويلية لخدمة الأعضاء، تحويل بنك التنمية والائتمان الزراعى إلى بنك تعاونى لكل أنواع التعاونيات وليس الاقتصار على التعاونيات الزراعية فقط، وإذا احتاج الأمر لزيادة رأسماله يمكن للتعاونيات الاكتتاب فى أسهم الزيادة، بحيث يكون البنك التعاونى المقترح هو الجهة المصرفية

المختصـة بالتعامـل مـع جميـع التعـاونيين جمعيـات وأعضـاء، ويتعامـل البنـك التعـاونى مـع الجمعيـات والأعضاء بأساليب الإيداع والتمويل والاستثمار الإسلامية.

14.دراسة البلتاجي، (2005) بعنوان: صيغ مقترحة لتمويل المنشآت الصغيرة والمعالجة المحاسبية لصيغة المشاركة المنتهية بالتملك.

هدفت الدراسة الى تقويم الصيغ التمويلية للمنشآت الصغيرة القائمة على الائتمان بفائدة وأثر ذلك علي الربحية، وعرض مفهوم وخصائص صيغ التمويل الإسلامي ومدى ملاءمتها للمنشآت الصغيرة، وتقديم نماذج لتمويل المنشآت الصغيرة من خلال المصارف الإسلامية، وكان من نتائج الدراسة بيان أن هناك انتقادات إلى المنهج المصرفي التقليدي في إحجامه عن تمويل المنشآت الصغيرة، وأن التمويل عن طريق الاقتراض بفائدة غير مناسب لتمويل المنشآت الصغيرة، كما أظهرت الدراسة أن التمويل عن طريق صيغ التمويل الإسلامي يعد مناسبا لتمويل المنشآت الصغيرة ودعوة الفقهاء والعلماء والخبراء إلى ابتكار صيغ تمويلية إسلامية غير تقليدية تتناسب مع التغيرات المعاصرة في نشاط المنشآت الصغيرة.

15.دراسة شرف، (٢٠٠٥) بعنوان أثر الرقابة المالية على استمرار التمويل للمؤسسات الأهلية

حيث تناولت الدراسة أثر الرقابة المالية على استمرار التمويل للمؤسسات الأهلية و ذلك من خلال تحليل و قييم الأوضاع المالية والرقابية للجمعيات الأهلية في قطاع غزة و بيان جوانب الضعف والقصور في الجوانب الرقابية المطبقة في الجمعيات الأهلية، إضافة إلى بيان مدى التزام الجمعيات الأهلية بتطبيق الإجراءات الرقابية حسب الأصول العلمية، و بيان أثر ذلك على الجوانب المالية التي

هي وسيلة الاستمرار و البقاء بالنسبة للجمعيات الأهلية، وتوصلت الدراسة الى ضرورة تطبيق نظام رقابي يلزم الجمعيات بتطبيق اجراءات رقابية علمية، لضمان استمرار الجمعيات.

16. دراسة الصفدي، (2004) بعنوان: "منهجية الإقراض بضمان المجموعة – دراسة حالة برامج الإقراض بضمان المجموعة والادخار في قطاع غزة."

هدفت الدراسة إلى التعرف على منهجية الإقراض بضمان المجموعة وكيفية عمله في مؤسستين من مؤسسات الإقراض بضمان المجموعة والادخار في فلسطين وهما فاتن وأصالة، وقد تم تحديد نتائج الدراسة بناء على توزع استبانات على عينة مكونة من 20 % من مقترضات مجتمع الدراسة، بالإضافة إلى نتائج الاستبانات الموزعة على مدراء برامج الإقراض بضمان المجموعة والادخار وموظفات الإقراض في المؤسستين المشار إليهما سابقاً. وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها: أنه يوجد معرفة قوية بين عضوات المجموعة قبل الاشتراك بالقرض، لكن عند تشكيل المجموعة تقوم مؤسسة الإقراض بترشيح المقترضات لبعضهن البعض لإكمال عدم المجموعة ولا يخترن بأنفسهن، ووجدت الدراسة أن عضوات المجموعة يقمن بالضغط على العضوة التي لا تقوم بالسداد لتأكيد السداد أكثر من تركهن الأمر لمؤسسة الإقراض للمتابعة، كذلك بينت نتائج الدراسة أن المقترضات يعرفن وبشكل واضح بأنهن مسئولات عن سداد قرض زميلتهن في حال عدم استطاعتها السداد.

17.دراسة الحيالي، (٢٠٠٠) بعنوان " :محاسبة الجمعيات التعاونية الزراعية في خدمة تنمية الريف الأردني".

هدفت الدراسة الى بيان المشاكل التي تعاني منها المملكة الأردنية الهاشمية ودور الجمعيات التعاونية في حل إحدى المشاكل الزراعية الأساسية في الأردن التي تتمثل في تفتيت الملكية الزراعية، حيث بينت الدراسة أهمية تنظيم وتوحيد قاعدة البيانات للجمعيات التعاونية بصفة عامة والجمعيات التعاونية الزراعية بصفة خاصة .وكانت من نتائج هذه الدراسة اقتراح نموذج محاسبي يتوافق مع طبيعة الملكية في هذه المجال، وخلصت الدراسة إلى انه توجد صعوبات في أداء تلك الجمعيات منها انعدام وجود نظام محاسبي موحد للجمعيات يتلاءم مع طبيعة كل من أنواع الجمعيات التعاونية مما يسهل عملية إعداد القوائم المالية للجمعيات التعاونية ويوحد إجراءاتها وطرقها و مفاهيمها المحاسبية، عدم استخدام التخطيط العلمي لأنشطة الجمعيات مما يضعف عملية المتابعة و المراقبة.

18.دراسة الكايد، (1992) بعنوان "الجمعيات التعاونية ودورها في التغير الاجتماعي في الريف الأردني"

دور الجمعيات التعاونية في زيادة قيمة الأرض والمعوقات التي تقف في وجه الجمعيات وتحقيق أهدافها من بينها:

- ارتفاع نسبة الأمية وتدني المستوى التعليمي لدى الجمعيات التعاونية.
- ضعف في رؤوس أموال الجمعيات.
- اقتصار دور الجمعيات على التوريد فأصبح يقتصر عملها وكأنها مستودعات.

وبالتـالي هنـاك ضـرورة لمراقبـة أوضـاع الجمعيـات والمعوقـات التـي تواجههـا ووضـع حلـول لهـذه المشاكل وبشكل جذري وسريع.

19. **دراسة القاضي وآخرون، (1987)، بعنوان " الكفاءة الإنتاجية للمزارع التعاونية في وادي الأردن "**، حيث ركزت هذه الدراسة على احتساب التكاليف والعائدات على مستوى المزرعة والمحصول في الأردن، ولم تتوفر المعلومات لدى الباحثين عن الكفاءة الإنتاجية على مستوى المزرعة.

20. **دراسة إسماعيل، (1985) بعنوان " تقويم مستوى الأداء في الجمعيات التعاونية الحرفية في الأردن**" على مقاييس مختلفة منها عدد الأعضاء بالجمعيات المشمولين في دراسته، رأس المال، الأجهزة الإدارية، لتقويم مستوى الأداء في الجمعيات التعاونية حيث توصل إلى ضرورة إجراء تعديلات على القوانين والأنظمة التعاونية.

1-5-2 الدراسات الأجنبية:

1. **دراسة Singh, R, Gang, S & Deshmuck, S (2010)، بعنوان" تنافسية المشاريع الصغيرة والمتوسطة في اقتصاد العولمة**" فقد هدفت الدراسة إلى تحليل التحديات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في كل من الهند والصين بعد العولمة من خلال دراسة وضع هذه المشروعات وسياسات واستراتيجيات الحكومات لتطوير التنافسية. وتوصلت الدراسة إلى أن كل من الهند والصين قد قامت بتطوير عدة برامج تشجيعية بهذا الخصوص، ولكن أوصت الدراسة إلى ضرورة العمل على تطوير المهارات الإدارية وعلاقتها بخفض التكاليف مع العمل على تحسين النوعية والتي ترتبط بشكل قوي بتحسين التنافسية.

2. **دراسة Islam,S (2009)، بعنوان " معوقات بداية ونمو المشروعات الصغيرة في بنغلادش**" قام الباحث بالبحث في أسباب البدء بالمشروعات الصغيرة وتحليل المعوقات التي تواجه المشروع في بدايته وما بعد ذلك، وكانت من نتائج الدراسة أن الخوف من البطالة والتقاليد العائلية والخبرة السابقة في نفس المجال والنقص في التعليم العالي كانت من الأسباب الرئيسية لبدء هذه المشروعات، أما بالنسبة للمعوقات التي تواجه المشروع في بدايته وما بعد ذلك فكان من أهمها – نقص رأس المال الثابت ورأس المال العامل، والنقص في التدريب والمهارة، والضمانات غير الكافية والنقص في الأيدي العاملة الماهرة. وفي نهاية دراسته أوصى الباحث بضرورة قيام الحكومة بتوعية الأفراد بالفرص الاقتصادية المتاحة، وضرورة توفير التمويل المؤسسي بفائدة متدنية، تشجيع العاملين في هذه المشاريع من خلال الحوافز المادية، وقيام الحكومة بضمان قروض المشروعات الصغيرة.

3. **دراسة CGAP، (2008) بعنوان: التمويل الأصغر الإسلامي.**

تناولت الدراسة التمويل الأصغر الإسلامي وبينت النمو المتزايد للتمويل الإسلامي في العالم، وتطرقت الدراسة إلى عدد من الدراسات التي قامت بها المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء والتي بينت أنه هناك طلباً كبيراً جداً على التمويل الأصغر الإسلامي، وأشارت إلى التحديات المحتملة أمام التمويل الأصغر الإسلامي ، ومن هذه التحديات: تصميم برامج قابلة للاستمرار .، ضعف ثقة بعض العملاء في أن المعاملات متوافقة مع الشريعة الإسلامية.، الحاجة إلى بناء القدرات على جميع

المستويات ، قلة تنوع المنتجات وصيغ التمويل المستخدمة، النظر إلى الصناديق المعتمدة على الزكاة والصدقات أنها خيرية وغير مستردة.

4. دراسة هيتلاهتي وزملائها (2006) بعنوان " الاثار الاجتماعية والاقتصادية لعمليات تمويل المشاريع الصغيرة واليات التسديد، دراسة حالة لتاسيس المشاريع الصغيرة في جنوب افريقيا".

تم دراسة الفوائد والاثار الاجتماعية والاقتصادية للقروض الصغيرة على سيدات شمال شرقي جنوب افريقيا، عن طريق اجراء المقابلات شبه المنظمة. وركزت الدراسة بشكل خاص على الفوائد والعوائق والتحديات التي حصلت عليها تلك السيدات من مؤسسة المشاريع الصغيرة(SEF) وبرنامج القروض الصغيرة

(MCP) وبرنامج تشوميسانو الائتماني (TCP) تم فيها استخدام اثار هذه البرامج ونتائج المقارنات فيما بينها كوسيلة للتحليل على مستوى ملاكي البيوت في تلك المنطقة.

واظهرت النتائج ان عددا من السيدات الاشد فقرا في تلك المنطقة، تم تحريرهن من الفقر المدقع عن طريق الفرص التي طرحت لهن من خلال برنامج تمويل المشاريع الصغيرة (SEF). اما عن المستفيدات من برنامج القروض الصغيرة (MCP) واللواتي حصلن على نقطة انطلاق افضل من المجموعة السابق ذكرها، فقد بات واضحا بانهن بالمقارنة ايضا مع المجموعة السابقة يعتبرن اكثر قدرة على حماية انفسهن مقارنة مع السيدات الاكثر فقرا والمستفيدات من برنامج تشوميسانو الائتماني(TCP) ، كما اشارت نتائج الدراسة الى وجود العديد من المشكلات مثل اعادة التسديد من قبل مجموعة من المقترضين لاسيما في برنامج القروض الصغيرة.

5. دراسة Chwen sheu and waker،J ، (1994)، بعنوان " :المنظمات الاجتماعية غير الهادفة إلى تحقيق الربح".

هدفت هذه الدراسة إلى بيان إدارة المنظمات غير الربحية عادة تركز على تحقيق أهداف الرفاهية الاجتماعية بالدرجة الأولى، و تغفل في كثير من الأحيان دور التركيز على تحقيق الكفاءة للعمليات و الرقابة على التكاليف و عملية التشغيل .و سعت الدراسة إلى وضع إطار لتخطيط العمليات و الرقابة على تكاليفها في التنظيم غير الربحي للأعمال الصغيرة، و تشير نتائج الدراسة إلى إمكانية إحداث تحسينات كبيرة على كفاءة الأداء مع تخفيض التكاليف المالية للتنظيم غير الربحي للأعمال الصغيرة من خلال استخدام تخطيط العمليات المعدل و نشاطات السيطرة و الرقابة.

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، يلاحظ أن الدراسات السابقة لم تركز على آليات التمويل للجمعيات التعاونية كما ان الدراسات لم تتناول متغيرات الدراسة الحالية في تعظيم دور المرأة في المجتمع المحلي، وتحسين دخل المستفيدين، وخلق فرص عمل، كما تمتاز هذه الدراسة بانها استهدفت الجمعيات التعاونية من خلال إطار تطبيقي يعتمد على الدراسة الميدانية لآراء الإدارات في تلك الجمعيات.

6-1 فرضيات الدراسة

للإجابة عن الأسئلة الخاصة بمشكلة الدراسة، فقد تمت صياغة الفرضيات الرئيسية الثلاثة التالية:

1. لاتوجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$) بين التمويل الذاتي للجمعيات التعاونية ونجاح مشاريعها الإنتاجية في الأردن. ويتفرع منها الفرضيات التالية:

- لاتوجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$) بين التمويل الذاتي للمشاريع الإنتاجية للجمعيات التعاونية وخلق فرص عمل.
- لاتوجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$) بين التمويل الذاتي للمشاريع الإنتاجية للجمعيات التعاونية وتحسين دخل المستفيدين.
- لاتوجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$) بين التمويل الذاتي للمشاريع الإنتاجية للجمعيات التعاونية وتعظيم دور المرأة في المجتمع المحلي.

2. لاتوجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α = 0.05) بين القروض للجمعيات التعاونية ونجاح مشاريعها الإنتاجية في الأردن. ويتفرع منها الفرضيات التالية:

- لاتوجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α = 0.05) بين القروض للمشاريع الإنتاجية للجمعيات التعاونية وخلق فرص عمل.
- لاتوجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α = 0.05) بين القروض للمشاريع الإنتاجية للجمعيات التعاونية وتحسين دخل المستفيدين.
- لاتوجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α = 0.05) بين القروض للمشاريع الإنتاجية للجمعيات التعاونية و تعظيم دور المرأة في المجتمع المحلي.

3. لاتوجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α = 0.05) بين المنح للجمعيات التعاونية ونجاح مشاريعها الإنتاجية في الأردن. ويتفرع منها الفرضيات التالية:

- لاتوجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α = 0.05) بين المنح للمشاريع الإنتاجية للجمعيات التعاونية وخلق فرص عمل.
- لاتوجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α = 0.05) بين المنح للمشاريع الإنتاجية للجمعيات التعاونية وتحسين دخل المستفيدين.
- لاتوجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α = 0.05) بين المنح للمشاريع الإنتاجية للجمعيات التعاونية و تعظيم دور المرأة في المجتمع المحلي.

7-1 التعريفات الإجرائية

الجمعيات التعاونية:

عرفها الحيالي (2007) على أنها: وحدة اقتصادية اجتماعية تنظم طوعاً من قبل مجموعة من الأفراد على أساس العمل المتكاتف والمساندة المتبادلة والمسؤولية التضامنية، لمزاولة نشاط زراعي أو تجاري أو خدمي وفق مبادئ التعاون في سبيل خدمة مصالح أعضائها الاقتصادية والاجتماعية وخددمة المجتمع بصفة عامة (الحيالي، 2007).

التمويل التعاوني:

تعرف مصادر التمويل الداخلية بانها الاموال التي تتوفر من داخل الجمعية التعاونية وتكون ملكا خاصا لها او للاعضاء التعاونيين يضعونه تحت تصرفها وفقا لانظمة وقوانين معينة ، بهدف الاكتفاء الذاتي لتنمية مدخراتها واموالها الخاصة، والاستغناء نهائيا عن الاقتراض لتمويل مشاريعها ومشاريع اعضائها (البرقاوي، 1995، ص 28) ، واما المصادر الخارجية للحصول على رؤوس الاموال اللازمة لتمويل نشاطاتها، اذا لم يكف راسمالها الذاتي وتتكون مصادر التمويل الخارجية من: الودائع والمدخرات، والقروض والمساعدات والهبات.

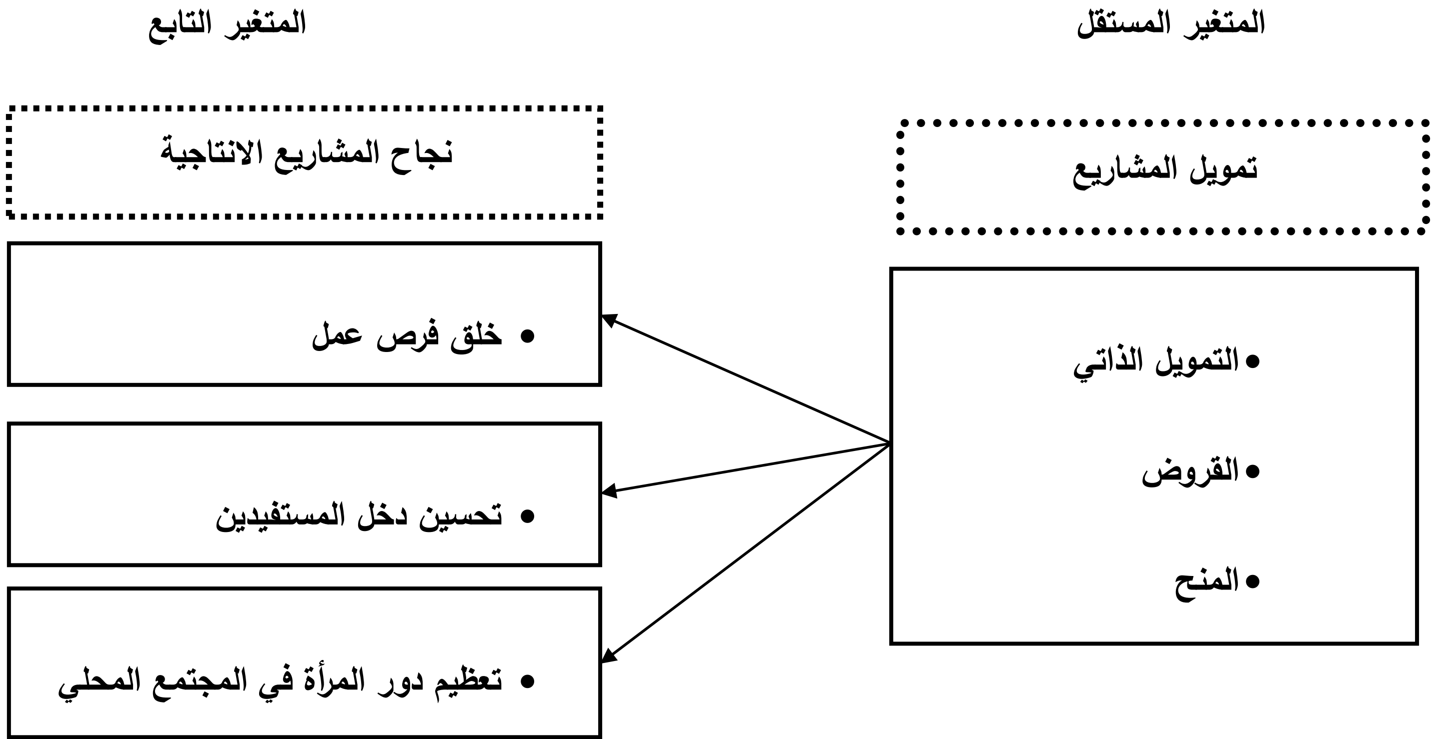
المشاريع الانتاجية للجمعيات التعاونية:

جميع العمليات المعقدة المترابطة التي تتضمن استعمال الموارد للحصول على المنافع،(المعهد الاسلامي للبحوث والتدريب، (2008)، تنمية التمويل الاصغر الاسلامي)

فالمشروع الانتاجي هو وحدة إنتاجية واقتصادية وذات شكل قانوني ولها نشاط استثماري من شأنه استغلال وتوجيه الموارد الاقتصادية بهدف الحصول على عوائد خلال فترة زمنية معينة لكي تساهم بدورها دفع عجلة التنمية الاقتصادية ومن ثم في الاقتصاد الوطني.

1-8 أنموذج الدراسة:

الشكل (1) أنموذج الدراسة



الفصل الثاني

الاطار النظري للدراسة

2-1 نشأة الحركة التعاونية وتطورها

2-2 تعريف الجمعيات التعاونية

2-3 ظهور الحركة التعاونية في العالم

2-4 خصائص الجمعيات التعاونية

2-5 الحركة التعاونية في الاردن

2-6 مراحل تطور الحركة التعاونية في الاردن

2-7 انواع الجمعيات التعاونية الاردنية ومصادر تمويلها

2-7-1 الجمعيات التعاونية الزراعية

2-7-2 الجمعيات التعاونية غير الزراعية

2-8 مصادر تمويل الجمعيات التعاونية في الاردن

2-1 المبحث الاول: نشأة الحركة التعاونية وتطورها

يقوم مبدأ الجمعيات التعاونية على الثقة بين أعضائها بالدرجة الأساس حيث ترتبط تلك العلاقة برأس مال اجتماعي الذي يعتبر الأساس في الذي يقوم عليه العمل التعاوني بشكل عام فالجمعيات التعاونية تعتمد في عملها على رأس المال الموجود في المجتمع وتعمل على تطويره لمصلحة أعضائها (Cavatora & Others،2009).

قبل الحديث عن نشأة الحركة التعاونية وتطورها، لا بد من بيان مفهوم التعاون والجمعيات التعاونية، فالتعاون مصدر من الفعل تعاون، وجذرها "عَوَنَ" والعون الظهير على الأمر، تعاونوا عليّ واعتوّنوا: أعان بعضهم بعضا، وتعاونا: أعان بعضهم بعضا، واستعنت بفلان فأعانني وعاونني(ابن منظور، 2003،، ص 363).

اما التعاون من الوجهة الاقتصادية :" فهو نظام اقتصادي تتضافر فيه الموارد المالية، والجهود الشخصية لمجموعات من افراد المجتمع تربط بينهما الرغبة المشتركة في تحقيق مصالح افرادها المالية والاجتماعية، وتنمية المجتمع بصفة عامة، معتمدة على الديمقراطية والادارة العلمية (كمال، واخرون، د.ت، ص5).

وعرَف الملكاوي التعاون الاقتصادي بانه اتحاد موارد فرد وقدراته مع موارد وقدرات الأفراد الاخرين بغية تحسين احوالهم الاقتصادية والاجتماعية (ملكاوي،1990، ص13).

كما عرَفه الحموري "بانه شكل من اشكال التنظيم، ترتبط فيه جماعة من الاشخاص ارتباطا اختياريا بوصفهم اناسا على اساس المساواة لتحسين اوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية. (الحموري ، 1991، ص ص 6-7)

2-2 تعريف الجمعيات التعاونية:

عرف المؤتمر لمنظمة العمل الدولية الجمعية التعاونية كما ياتي : "التعاونية عبارة عن تجمع للاشخاص، الذين توحدوا من اجل الوصول الى اهداف مشتركة، بتأسسيسهم تنظيما تجاريا مراقبا بصورة ديمقراطية وموجها لاسهامهم برؤوس اموالهم فيه، وأخذهم نصيبا عادلا من ارباحه، واستفادتهم من افضليات نشاطه الذي يشارك فيه الاعضاء بفعالية (الكفري، 1994م، ص 17).

ويؤخذ على هذا التعريف اقتصار التعاون على ممارسة التجارة فقط بينما التعاون يمكن ان يشمل كل اوجه النشاط البشري .

اما فاي والذي يعتبر تعريفه من اقدم التعريفات للجمعيات التعاونية، حيث عرفها بانها "جمعية تقوم بين الضعفاء بقصد التجارة وتدار بروح الايثار بحيث يقتسم الاعضاء الارباح الناجمة بنسبة تتماشى مع درجة استخدامهم لهذه العضوية (نقلا عن: الداهري، 1992م، ص11)، حيث حصر تعريف التعاون بممارسة التجارة، وان اعضاء الجمعيات التعاونية من شريحة الضعفاء فقط.

وعرفها الحيالي (2007) على أنها: وحدة اقتصادية اجتماعية تنظم طوعاً من قبل مجموعة من الأفراد على أساس العمل المتكاتف والمساندة المتبادلة والمسؤولية التضامنية، لمزاولة نشاط زراعي

أو تجاري أو خدمي وفق مبادئ التعاون في سبيل خدمة مصالح أعضائها الاقتصادية والاجتماعية وخددمة المجتمع بصفة عامة (الحيالي، 2007، 19).

ويرى الباحث أن تعريف الحيالي (2007) دقيق وشامل بمفهوم الجمعيات التعاونية بشكل كبير وعرف التشريع الاردني الجمعية التعاونية :" بانها كل جمعية يكون عدد اعضائها ورأس مالها الاسهمي غير محددين، وغايتها مساعدة اعضائها اقتصاديا بوصفهم منتجين او مستهلكين او مستفيدين من خدماتها وذلك بقيامها لاعمال اقتصادية ونشاطات اجتماعية، تتيح للاعضاء بتضافر جهودهم وتكتل مواردهم، والمساهمة بتلك الاعمال والنشاطات باستعمالهم خدمات تلك الجمعية متبعين في ذلك المبادئ التعاونية (قانون الجمعيات التعاونية الاردني، ص 2 ، 1970 م).

ويعتبر هذا التعريف الاقرب الى تعريف الجمعيات التعاونية، فقد اشتمل على جميع انواع الجمعيات التعاونية، وعلى الدور الاقتصادي والاجتماعي الذي تقوم به.

وعليه فإن الجمعيات التعاونية تقوم على ما يلي (عمر، 2005، ص1):

1. تجمع القوى المالية البسيطة المتناثرة لمجموعة من الأفراد تربط بينهم صلة ما وتوحيد هذه القوى فى منظمة تعاونية.
2. المساعدة الذاتية المتبادلة فيما بين أعضاء المنظمة التعاونية.
3. الإدارة الذاتية للمنظمة التعاونية بواسطة أعضائها.
4. التكافل الاجتماعى بين القادرين من أعضاء المنظمة وغيرهم وبين غير القادرين.

2-3 ظهور الحركة التعاونية في العالم

لم يكن التعاون بمفهومه الاجتماعي وليد مجتمع معين او حضارة معينة، بل ان التعاون ظاهرة قديمة، فطرة اودعها الله – سبحانه وتعالى– في الانسان عند خلقه، يقول عبد العزيز الخياط: "التعاون امر مركوز في النفس وفطرة اودعها الله – سبحانه وتعالى– في الانسان والكون ... الانسان تتعاون جميع اعضائه واجزائه وخلاياه على النمو والحركة، وكذلك يتعاون مع اخيه الانسان بطبعه (الخياط، 1972، ص292).

وقد احتل التعاون مكانة رفيعة في الفكر الاجتماعي، فاعتبره أفلاطون وأرسطو من اهم مقومات المجتمع وتطوره،(بكور، 1976م، ص13) واظهر ابن خلدون اهمية التعاون في العمران وتحقيق حاجات الافراد والجماعات في المجتمع بعبارته المشهورة " الانسان مدني بطبعه " موضحا ذلك بأن للتعاون اهمية في العمران وتحصيل الحاجات للافراد والجماعات في المجتمع، (ابن خلدون، 2004 م، ص 65).

وقد دعت الشرائع السماوية الى التعاون وحثت عليه واعتبرته الشريعة الاسلامية ركيزة اساسية ولبنة مهمة من لبنات البناء الاجتماعي الاسلامي، وامتاز التعاون في الاسلام بشموليته لجميع جوانب الحياة قال تعالى : **(وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الاثم والعدوان)** (سورة المائدة: آية 2).

ويرجع معظم المفكرين والمهتمين بالحركة التعاونية، ظهور التعاون بمفهومه الاقتصادي والاجتماعي الحديث وتطبيقاته المعاصرة (الجمعيات التعاونية)، الى النصف الثاني من القرن الثامن

عشر وبالتحديد الى ما بعد الثورة الصناعية في اوروبا، نتيجة لعدة عوامل سبقت هذه الثورة وصاحبتها منها:

1- الظلم الاجتماعي الذي صاحب النظام الطبقي في اوروبا بظهور نظام الاقطاع وتأييد نظام الكنيسة له، حيث كانت الكنيسة تقوم بتعيين الاهداف الاجتماعية والاخلاقية للنشاط الاقتصادي، وكلها تعزز من مكانة التركيب الطبقي، ومقولة ان دخل االانسان يعادل مركزه في الحياة (ابو الخير، 1985م، ص 2).

2- بعد ظهور المدرسة التجارية على انقاض النظام الاقطاعي، بايجابياتها المتمثلة في وضع حجر الاساس لقيام الدولة الاقتصادية الحديثة، الا ان ذلك لم يسهم في التخفيف من حالة البؤس الذي تعيشه الطبقة العاملة، بل لقد اعتبرت هذه المدرسة الطبقة العاملة مجرد اداة من ادوات الانتاج (شقير، 1956م، ص69).

3- حالة البؤس الذي اصبحت تعيشها طبقة واسعة من العمال، وانتشار حالة البطالة بينهم نتيجة لظهور الالة البخارية واحلالها محل العمل اليدوي.

4- التجمع الراسمالي في القطاع الصناعي ونشوء الاحتكارات التي كانت سببا في افلاس المنشئات والمشاريع الصغيرة لعدم قدرتها على المنافسة، كما ادت الى الانفصال التام بين طبقة رؤوس الاموال والمشروعات، وطبقة العمال الذين يعيشون على بيع عملهم كسلعة من السلع (حبيب، 1974-1975 ، ص 20).

5- تطور الفكر التعاوني وظهور الكثير من المصلحين، الذين نادوا بالملكية الجماعية لوسائل الانتاج، منهم الانجليزي روبرت اوين، والفرنسي شارل فوريية، والالماني فريدريك رايفازن وغيرهم.(شبانه، 1966م)، (لفته، 1980م).

2-4 خصائص الجمعيات التعاونية:

تتسم الجمعيات التعاونية بالخصائص التالية (حاطوم، 2004):

1. غير حكومية، أي أنها تمارس عملها بإشراف غير مباشر من الحكومة، وهذا لا يعني أن لا يكون لها علاقة هيكلية مؤسسية بالحكومة، ولا يمنع من حصولها على دعم أن مساعدة مالية وفنية من الحكومة.
2. لها هيكل رسمي يتسم بالدوام إلى حد كبير.
3. غير هادفة للربح بشكل رئيسي وأساسي، وهذا لا يمنع من أن تحقق الجمعية ربحاً، ولكن هذا الربح لا يوزع على أعضاء الهيئة الإدارية أو أعضاء الهيئة العامة، بل يستخدم في دعم نشاطات الجمعية التي تساهم في تحقيق الأهداف المرسومة والمحددة بنظامها الداخلي.
4. ذاتية الحكم: أي أنها تحكم نفسها بنفسها عن طريق إجراءات داخلية ينظمها نظامها الأساسي، وقد ذكرت في موقع سابق أن هذه الاستقلالية لا تعني عدم وجود إشراف هيئة حكومية.
5. تطوعية : أي أن أنشطة وإدارة الجمعية تشمل درجة من التطوع، وهذا لا يعني أن الأموال تأتيها من التبرع فقط، وأن جميع العاملين فيها متطوعين أو متبرعين، وقد يكون هناك عاملين أو موظفين في الجمعية ومشروعها الانتاجي من إداريين أو فنيين.
6. غير دينية: أي أن الهدف من تكوين الجمعية لا يكون لدعوة دين أو تعليم دين ما.

7. غير سياسية: أي لا يكون لها تحالف سياسي، ولكن هذا لا يمنع أن يكون لها رأي من من بعض القضايا السياسية.

تختلف إدارة الجمعيات التعاونية عن الإدارة العامة في هدفها فهي لا تهدف الى تقديم خدمات عامة إلا أنها جزءاً، أو نوعاً من أنواع إدارة منظمات، فالجمعيات التعاونية تهدف الى تقديم خدمة فئة محددة خاصة من المواطنين في المجتمع، وهي متنوعة فنجد جمعية خاصة بالفقراء والأيتام والأرامل، وجمعية ذوي الاحتياجات الخاصة، المتقاعدين والمحاربين القدامى، وغيرها، كما أنها تختلف كذلك عن إدارة الأعمال فهدفها الرئيس ليس تحقيق الربح (خاطر، 1993م، ص 50).

5-2 الحركة التعاونية في الاردن

يعود تاريخ ظهور الحركة التعاونية في الاردن بشكلها المنظم الى عام 1952 م، بصدور اول قانون تعاوني في الاردن عام 1952م، حيث اوكل مهمة الاشراف على الجمعيات التعاونية الى دائرة الانشاء التعاوني التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، (قانون جمعيات التعاون الأردني، 1952، ص 264)، وضم الجمعيات التعاونية الفلسطينية المجمدة بسبب الاحتلال الصهيوني، بالاضافة الى الجمعيات التعاونية التي بدات بالظهور بالضفة الشرقية .

ولما كان الهدف الاساسي من انشاء الجمعيات التعاونية هو معالجة المشكلات التي تواجه المجتمع الاردني، فقد ظهرت جمعيات التوفير والتسليف الريفية في بداية الخمسينيات من القرن الماضي بالاضافة الى جمعيات عصر الزيتون وتسويق الحمضيات، ثم انتشرت الجمعيات التعاونية الاخرى في بقية مناطق الاردن التي من اهمها: الجمعيات التعاونية الزراعية المتخصصة والجمعيات

الزراعية متعددة الاغراض، وجمعيات الاسكان، وعلى الرغم من احتلال الضفة الغربية عام 1967 والذي اثر سلبا على الحركة التعاونية، فقد خسرت اكثر من نصف عدد جمعياتها وتم تجميد اكثر من نصف مليون دينار أردني أردني كديون للمنظمة التعاونية على الجمعيات التعاونية في الضفة الغربية.(المنظمة التعاونية الاردنية ، النشرة الاحصائية السنوية ، الاردن، 1977م، ص8)

وقد رأت الحكومات المتعاقبة في الاردن كغيرها من الدول النامية ان الجمعيات التعاونية تعد من الوسائل المهمة لاحداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وخاصة في المجتمعات الريفية ولذلك دأبت على دعمها ماديا وتشريعيا باصدار التشريعات التي تنظم عملها، وتساعد على انتشارها في مختلف مناطق المملكة، كما وافردت لها فصولا خاصة في خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتعاقبة، من خلال مشروعات استهدفت تطوير العمل التعاوني وتوسيع الخدمات التي تقدمها تلك الجمعيات.(خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية للاعوام من 1976 – 1990)

وبقي هذا الدعم حتى مطلع التسعينيات من القرن الماضي، حيث اتجه الاردن الى تنفيذ برنامج للتصحيح الاقتصادي وخصخصة اقتصاده واعادة هيكلة القطاع التعاوني، فألغيت المنظمة التعاونية الاردنية واستبدلت بالمؤسسة التعاونية، وتقلص الدعم والاشراف الحكومي، واصبح لزاما على التعاونيين ان يديروا تعاونياتهم بشكل خاص والقطاع التعاوني بشكل عام، في وقت لم يكن هذا القطاع مؤهلا لذلك فتراجع دور هذا القطاع رغم الزيادة العددية في انشاء الجمعيات التعاونية وكما يشير الجدول رقم (1) .

الجدول (1)

تطور الجمعيات التعاونية بين عامي (1952 – 2010 م)

السنة	عدد الجمعيات	عدد الاعضاء
1952	42	2000
1960	335	21103
1970	188	8133
1980	359	38094
1990	495	50238
2000	1035	95127
2010	1280	133742

المصدر : النشرات الاحصائية للسنوات المشار اليها ، المؤسسة التعاونية الاردنية، عمان الاردن.

ومن خلال الجدول يتبين ان هنالك زيادة مطردة في عدد الجمعيات التعاونية، وعدد الاعضاء بمعدل 28 جمعية تعاونية و3127 عضوا سنويا، وان هذه النسبة قد تضاعفت بين عامي 1990 و2000، ولعل السبب يعود في ذلك الى صدور القانون التعاوني رقم (18) لعام 1997 والذي اعطى مزيدا من الحرية لجمعيات التعاونية بان اتاح لهيئتها ان تتصرف بحرية دون تدخل بشكل رسمي، وبتاسيس اكثر من جمعية تعاونية ذات عرض واحد في نفس المنطقة (قانون جمعيات التعاون الأردني، الجريدة الرسمية، العدد 4277، ص 1358).

2-6 مراحل تطور الحركة التعاونية في الاردن

التعاون كظاهرة اجتماعية، قديم قدم البشرية، وتشمل العديد من أنماط النشاط الجماعي بين الأفراد المتمثل في العون والتضامن والمساعدة المتبادلة وذلك لتحقيق أهداف اقتصادية لا يمكن أن تتحقق بالمجهود الفردي، ولم يرتق التعاون من حيث تمثيله في شكل جمعيات تعاونية في الأردن الى العام 1952 حيث صدر أول قانون تعاوني في الأردن ومثل ذلك المرحلة الأولى من خمسة مراحل اتسمت كل مرحلة منها بمجموعة من الخصائص التي تميزها عن غيرها ويمكن ايجاز تلك المراحل كما يلي:

2-6-1 المرحلة الاولى :1952 – 1959 م .

تميزت هذه المرحلة بصدور اول قانون تعاوني تحت الرقم (39) لعام 1952 م، وانشأت بموجبه دائرة الانشاء التعاوني والتي اوكلت اليها مهمة تسجيل الجمعيات التعاونية والاشراف عليها وتقديم القروض لها، كما شهدت هذه المرحلة زيادة ملوحظة في عدد الجمعيات التعاونية والعضوية فيها، حيث تضاعف عدد هذه الجمعيات خلال السبع سنوات خمس مرات وتضاعف عدد الاعضاء فيها بشكل كبير، مما يدل على مدى اقتناع الناس بالحركة التعاونية كوسيلة لتحسين مستوياتهم الاقتصادية والاجتماعية في ذلك الوقت، كما تم انشاء الاتحاد التعاوني المركزي عام 1959 كمنظمة اهلية تضم الجمعيات التعاونية على اختلاف انواعها، وذلك لزيادة الدور الاهلي وتقليص الدور الحكومي (المنظمة التعاونية الاردنية، 1975 م، ص7).

2-6-2 المرحلة الثانية : 1960- 1967 م .

شهدت هذه المرحلة زيادة ملحوظة في عدد الجمعيات التعاونية وعدد الاعضاء وتم انشاء المعهد التعاوني الاردني عام 1963م، نظرا لادراك القائمين على الحركة التعاونية بان التعليم والتثقيف التعاوني هما اساس نجاح الحركة التعاونية، وإنشاء اتحاد مراقبة الحسابات كجمعية ثانوية مهمتها تدقيق حسابات وسجلات الجمعيات التعاونية المسجلة فيها والتأكد من صحتها وطابقتها بالمستندات والوثائق القانونية، واعداد الميزانيات العمومية، والحسابات الختامية للسنة المالية (الاردن، الجريدة الرسمية ، 1968، ص 1207).

3-6-2 المرحلة الثالثة : 1968-1974 م .

تميزت هذه المرحلة بصدور القانون المؤقت رقم (55) لعام 1968م، والذي تم بموجبه انشاء المنظمة التعاونية الاردنية، وتوحيد كافة الاجهزة التعاونية (دائرة الانشاء التعاوني، المعهد التعاوني، اتحاد مراقبة الحسابات، الاتحاد التعاوني) بهدف توحيد الجهود ومنع الازدواجية في العمل، وتم تأسيس البنك التعاوني عام 1968، والذي يعتبر بنك الجمعيات التعاونية بحيث يتعاط جميع الاعمال المصرفية مع الجمعيات التعاونية واعضائها وتقديم التسهيلات الائتمانية لها (المادة رقم (21) من قانون التعاون رقم (55) لسنة 1968).

4-6-2 المرحلة الرابعة : 1975- 1997 م .

شهد الاردن في بداية هذه المرحلة وحتى منتصف الثمانينات تطورا ملحوظا في المجاليين الاقتصادي والاجتماعي نتج عن المساعدات المالية الكبيرة التي كانت تقدمها الدول العربية للاردن فشهدت نموا في الناتج القومي الاجمالي ثم اخذ هذا التطور بالتراجع نتيجة لانخفاض او توقف تلك

المساعدات، مما ادى الى انخفاض معدلات الدخول وارتفاع نسبة البطالة .(الوزني، 1993، ص 125 – 126)

وكون الجمعيات التعاونية احدى قطاعات المجتمع فقد تأثرت بالوضع السائد، فقد ظهر اعتمادها بشكل رئيسي على القروض الحكومية والتي انتهجت سياسة القروض المفتوحة مع هذه الجمعيات دون تخطيط مستقبلي، مما ادى الى المديونية العالية للمنظمة التعاونية والجمعيات المنظمة التعاونية الاردنية، التعاونية، مما دفع الحكومة الى اصدار قرارها الخاص بايقاف العمل بالبنك التعاوني عام 1988 والاتجاه الى هيكلة القطاع التعاوني من جديد (طواحين، 1999، ص 54) .

2-6-5 المرحلة الخامسة : 1998 – لغاية الان .

وتميزت هذه المرحلة بصدور قانون التعاون رقم (18) لسنة 1997 والذي انشئت بموجبه المؤسسة التعاونية الاردنية بشقيها الرسمي والاهلي باعتبارها الخلف القانوني والواقعي للمنظمة التعاونية، (الاردن، الجريدة الرسمية، 1997) وقد شهدت هذه المرحلة تراجعا في فاعلية القطاع العام التعاوني والدور الذي تقوم به المؤسسة التعاونية ، مما دفع الحكومة الى القيام بعدة محاولات لاعادة هيكلة القطاع التعاوني ومن هذه المحاولات :

صدور قرار مجلس الوزراء رقم (855) بتاريخ 12 تموز عام 2005 والذي يشير الى ضرورة اعادة هيكلة القطاع التعاوني واعداد حزمة من التشريعات لهذه الهيكلة واستراتيجية لتطوير القطاع التعاوني، واعداد الاطار التنظيمي والاداري لانشاء هيئة تنظيم هذا القطاع (العقدة، 2007، ص 45 – 66).

صدور مشروع قانون تنظيم القطاع التعاوني لسنة 2009 تمهيدا لاقراره عبر القنوات الدستورية، وجاء في مشروع القانون بانه سيتم انشاء هيئة تسمى (هيئة تنظيم القطاع التعاوني) كبديل عن المؤسسة التعاونية تتمتع بالشخصية الاعتبارية وبالاستقلال المالي والاداري (جريدة الدستور، العدد (151115)، 2009/6/12 م).

2-7 انواع الجمعيات التعاونية الاردنية ومصادر تمويلها

لم تعد الجمعيات التعاونية تمارس نوعا واحدا او نشاطا معينا من الانشطة الاقتصادية ، بل اصبح العمل التعاوني يغطي عددا كبيرا من المجاملات الاقتصادية، ويبين الجدول رقم (2) توزع الجمعيات التعاونية في الاردن حسب النوع كما هي في 2010/12/31 .

الجدول (2)

توزع الجمعيات التعاونية في الاردن حسب النوع

النوع	العدد	النسبة المئوية	عدد الاعضاء	النسبة المئوية
زراعية	257	20	26564	20
متعددة الاغراض	617	48	57290	42
اسكان	187	15	21917	16
استهلاكية	6	0.6	1426	1
منفعة متبادلة	78	6	14532	11
توفير وتسليف	11	0.9	2673	2
نسائية	94	7	5030	4
سياحية	25	2	4185	3
جمعيات اخرى	5	0.5	125	1
المجموع	1280	100	133.742	100

المصدر : المؤسسة التعاونية الاردنية ، النشرة الاحصائية لعام 2010 ، عمان ، الاردن .

*الجمعيات الاخرى تشمل : الجمعيات الحرفية وجمعيات النقل وجمعيات تعاونية ثقافية .

وبما ان الجمعيات التعاونية الزراعية كانت لفترة ليست ببعيدة تشكل غالبية الجمعيات التعاونية في الاردن، فان هذا المبحث سيتناول هذه الانواع في مطلبين : المطلب الاول : الجمعيات التعاونية الزراعية ، والمطلب الثاني : الجمعيات التعاونية غير الزراعية .

2-7-1 الجمعيات التعاونية الزراعية

يعد القطاع الزراعي احد القطاعات الانتاجية المهمة في الاقتصاد الاردني حيث كانت الزراعة الحرفة الرئيسية لمعظم السكان حتى مطلع السبعينيات من القرن الماضي ورغم انخفاض مساهمة هذا القطاع في الناتج القومي الاجمالي تدريجيا، الا انه ما زال يشكل بابعاده الاقتصادية والاجتماعية والبيئية احد القطاعات الاساسية في الاقتصاد الاردني باعتباره محورا اساسيا للتنمية الريفية المستدامة، بالاضافة الى كونه قطاعا مولدا للنشاطات في القطاعات الاقتصادية الاخرى خاصة قطاعي الصناعة والخدمات (وزراة التخطيط ، 2003، ص 106).

وقد انعكست هذه الاهمية على الجمعيات التعاونية الزراعية فبدأت بالظهور بصدور قانون التعاون لعام 1952، ففي احصائية عام 1953 كان عدد الجمعيات التعاونية (50) جمعية كان منها 46 جمعية تعاونية زراعية اي ما نسبتة 92% من عدد الجمعيات التعاونية في ذلك الوقت، الا ان تطورها اخذ بالتوقف منذ تسعينيات القرن الماضي وكما يشير الجدول رقم 3 (المنظمة التعاونية الاردنية، 1952- 1982، ص 2).

الجدول (3)

تطور الجمعيات التعاونية الزراعية من عام 1980 – ولغاية 2010

السنة	عدد الجمعيات التعاونية	عدد الجمعيات التعاونية الزراعية	النسبة المئوية
1980	359	161	%45
1990	495	213	%43
2000	1028	223	%22
2010	1280	257	%20

***المصدر المؤسسة التعاونية الاردنية ، النشرات الاحصائية للسنوات المشار اليها .**

وكما يشير الجدول: فان هنالك تراجع في عدد الجمعيات التعاونية تدريجيا، تعزى الى الاسباب التالية (حماد، 2001، ص 10):

1. المديونية العالية على الجمعيات التعاونية الزراعية حيث بلغت عام 2001 اكثر من 14 مليون دينار أردني أردني.
2. صعوبة حصول الجمعيات التعاونية الزراعية على القروض لفقدها مصدر الاقراض المباشر عن طريق البنك التعاوني الذي توقف عن العمل منذ 1986 م .
3. نقص في توفير مستلزمات الانتاج لعدم توفر السيولة النقدية لدى المزارعين في مواسم الحاجة لهذه المستلزمات .
4. مشاكل وصعوبات تسويقية وخصوصا في مواسم وفرة الانتاج .

ويرى الباحث ان هناك عوامل اخرى ادت الى هذا التراجع منها صغر حجم الحيازات الزراعية بسبب التوريث وعدم رغبة المزارع الاردني بفكرة المزارع التعاونية، وهي فكرة تخالف طبيعة النفس البشرية التي تميلل للتملك الفردي، صاحبها عدم قدرة الجمعيات التعاونية الزراعية على القيام بساسة تسويقية ناجحة، ويمكن ان تقوم الحكومة عن طريق تفويض الجمعيات التعاونية الزراعية باستغلال اراضي الدولة للزراعة لمعالجة مشكلة الحيازات وهي بذلك تساعد في زيادة الانتاج الزراعي، وتوفير فرص عمل للتخفيف من حدة البطالة كما ويجب على الحكومة ان تقوم بدعم وحماية انتاج هذه الجمعيات .

2-7-2 الجمعيات التعاونية غير الزراعية

وهي الجمعيات التي تمارس النشاطات المختلفة باستثناء النشاطات المتعلقة بالقطاع الزراعي ومن اهمها :

اولا : جمعيات الاسكان التعاونية :

يظهر من خلال الجول رقم (2) ان هذا النوع من الجمعيات التعاونية يشكل ما نسبته (15%) من مجموع الجمعيات التعاونية في المملكة، وتهدف هذه الجمعيات لبناء وحدات سكنية حيث بلغت اكثر من (3600) شقة سكنية لاعضائها. (الاردن، جريدة الراي، العدد (14225)، 21\9\2009)

ثانيا: الجمعيات التعاونية متعددة الاغراض

يمارس هذا النوع من الجمعيات نشاطات مختلفة منها تقديم القروض لاعضائها وتوجيه مدخراتهم الى المشاريع الاقتصادية الانتاجية كذلك يهتم بعض منها بالنشاطات الحرفية وتشكل هذه الجمعيات الغالبية العظمى من الجمعيات التعاونية في الاردن في الوقت الحاضر كما يشير الجدول رقم (2) ان نسبتها (48%) ونسبة الاعضاء فيها (44%) من مجموع الاعضاء التعاونيين، ولعل السبب في ذلك يعود الى نظامها الداخلي ، الذي يسمح لها بممارسة جميع الانشطة الاقتصادية.

ثالثا: الجمعيات التعاونية للمنفعة المتبادلة :

يشير الجدول رقم (2) ان نسبة هذا النوع من الجمعيات التعاونية (6%) من مجموع الجمعيات التعاوني في المملكة ونسبة الاعضاء فيها (12%) من مجموع الاعضاء التعاونيين في الاردن، وتقوم هذه الجمعيات على اساس عائلي وقبلي حيث يتفق الاعضاء على تنظيم مواردهم ضمن اطار تعاوني لتلبية احتياجاتهم ومساندة بعضهم بعضا في السراء والضراء، وتقوم بتوفير بعض المواد الاستهلاكية والقيام بالمشاريع قصيرة المدى وتقديم القروض التعليمية والعلاجية ويساهم هذا النوع من الجمعيات في توثيق الروابط الاسرية ويعزز الاعتماد على الموارد الذاتية .

رابعا : الجمعيات التعاونية للتوفير والتسليف

غالبا ما يؤسس هذا النوع من الجمعيات من قبل موظفي القطاعين العام والخاص وذوي الدخول المتوسطة والمتدنية الذين يتعرضون لازمات مالية غير متوقعة، وتقوم هذه الجمعيات بتقديم السلف لشراء السلع او للزواج او للعلاج ، وكان هذا النوع من الجمعيات التعاونية. (الخرابشة، 1984، ص 62).

الا ان اهميتها النسبية قد تراجعت الى09.% في الوقت الحاضر وكما يشير الجدول رقم (2)، ويعود اسباب هذا التراجع الى وجود اسواق بديلة للمواد الاستهلاكية ولان هذا النوع من الجمعيات يتعامل بالنقد مما يدفع ذوي الدخل المحدود الى العزوف عن التعامل معها (الخرابشة، 1984، ص 62).

خامسا : الجمعيات التعاونية السياحية :

يشير الجدول رقم (2) ان نسبة هذا النوع من الجمعيات التعاونية (2%) من مجموع الجمعيات التعاونية، ونسبة الاعضاء فيها (35%) من مجموع الاعضاء التعاونيين في المملكة وقد انتشر هذا النوع من الجمعيات التعاونية في المناطق ذات الجذب السياحي في وادي رم ومحمية ضانا ومدينة العقبة، وتعنى هذه الجمعيات بالتصميم وتصنيع الاحجار الكريمة ومختلف الصناعات اليدوية، لتجعل المواطن يستقر في ريفه وباديته ويستغل مصادر بيئته وموارده الذاتية ويعتمد على ذاته ومع شركائه التعاونيين ويساهم في مكافحة الفقر والحد من البطالة (المعهد التعاوني الاردني، د.ت.، ص 5).

سادساً: الجمعيات النسائية :

يبلغ عدد الجمعيات التعاونية النسائية القائمة والمسجلة لدى المؤسسة التعاونية الاردنية حتى نهاية عام 2010 (94) جمعية، وتاتي اهمية هذا القطاع وضرورة الاخذ بيده كون المراة تمثل نصف المجتمع، ونظرا لخصوصية ومحدودية مجالات العمل والانتاج امامها لاعتبارات اجتماعية وسيكولوجية وفسيولوجية (عارف، 1999 م، ص 29).

وتلعب الجمعيات التعاونية النسائية دورا مهما في تنمية المجتمع المحلي فعادة ما تركز هذه الجمعيات على انشاء المشاريع الصغيرة ذات القدرة التشغيلية الكبيرة وعلى الاعمال التي يعزف عنها الرجال، كتربية الدواجن واعمال الحياكة والتطريز وزراعة حديقة المنزل بالخضراوات والفواكة والتي تدخل في صناعة المخللات والمربيات وانتاج كافة منتجات الالبان (المؤسسة التعاونية الاردنية ، النشرة الاحصائية لغاية 30\6\2010 م).

2-8 مصادر تمويل الجمعيات التعاونية في الاردن

يعد عنصر راس المال من العناصر المهمة في الجمعية التعاونية فهي تحتاج – شأنها في ذلك شان غيرها من المؤسسات الاقتصادية الاخرى – الى الاموال اللازمة لشراء مستلزماتها والقيام بالانفاق على عملياتها وبالرغم من ان الجمعية التعاونية عبارة عن رابطة بين مجموعة من الاشخاص وان رأس المال يلعب دورا ثانويا من حيث العضوية، فان المنشأة التعاونية كأية منشأة اخرى يجب ان يكون طوع امرها موارد تمويلية تمكنها من اداء عملها وتقسم مصادر تمويل الجمعيات التعاونية الى قسمين (شبانة، مرجع سابق ، ص 100) :

2-8-1 : مصادر التمويل الداخلية

تعرف مصادر التمويل الداخلية بانها الاموال التي تتوفر من داخل الجمعية التعاونية وتكون ملكا خاصا لها او للاعضاء التعاونيين يضعونه تحت تصرفها وفقا لانظمة وقوانين معينة بهدف الاكتفاء الذاتي لتنمية مدخراتها واموالها الخاصة والاستغناء نهائيا عن الاقتراض لتمويل مشاريعها ومشاريع اعضائها (البرقاوي، 1995، ص 28).

1- راس المال الاسهمي:

ويتالف راس المال في الجمعيات التعاونية من عدد غير محدد من الاسهم يكتتب بها الاعضاء المؤسسون ويبين النظام الداخلي للجمعية كيفية دفع قيمة هذه الاسهم التي تختلف قيمتها من جمعية الى اخرى، (البرعي، 1976، ص 240). وقد بلغ راس المال المكتتب به في الجمعيات التعاونية الاردنية، حتى تاريخ 31\12\2010 (51،98،971) والاسهم المدفوعة (42،222،397) دينار أردني أردني، وهذا يعني ان نسبة الاسهم المدفوعة تشكل ما نسبته 81% من راس المال الاسهمي.

2- الاحتياطات

وهي المبالغ التي تكونها الجمعية لتدعيم مركزها المالي ومواجهة الحالات الطارئة وينص النظام العام للجمعيات التعاونية الاردني على عدة انواع من الاحتياطات وهي (نظام رقم (13) لسنة 1998 ، المادة 18 ب، ص 1399) .

رأس مال الاحتياطي: يتكون راس المال الاحتياطي من المبالغ التي تحول اليه سنويا من الفائض الصافي للجمعية ، بحيث لاتقل النسبة عن 20% من صافي الارباح وكذلك المبالغ المحولة الية من الاحتياطي الخاص ومن صندوق التعليم ،(المادة 18 ، من النظام السابق) وقد بلغ راس

المال الاحتياطي حتى نهاية علم 2010 (369،607،10) دينار أردني (المؤسسة التعاونية الاردنية ، النشرة الاحصائية لتاريخ 30 \6\2010 م) .

صندوق التعليم: ادراكا من الحركة التعاونية باهمية التعليم بشكل عام ونشر الفكر التعاوني بشكل خاص، فقد نص احد مبادئها على اهمية التعليم والتثقيف من خلال اقتطاع نسبة معينة من صافي الارباح السنوية لصالح صندوق التعليم، وفي الاردن فقد نص نظام التعاون علة اقتطاع مالايقل عن 2% سنويا من صافي الارباح لهذا الصندوق (المادة 18 ، من النظام السابق) .

3- صندوق الاحتياطي الخاص (الاختياري):

حيث اجاز النظام اقتطاع نسبة تحددها الهيئة العامة من صافي الارباح السنوية لصالح هذا الصندوق ويخصص هذا الصندوق لمواجهة الحالات الطارئة التي قد تتعرض لها الجمعية.

2-8-2 مصادر التمويل الخارجية

عادة ما تلجأ الجمعيات التعاونية الى المصادر الخارجية للحصول على رؤوس الاموال اللازمة لتمويل نشاطاتها، اذا لم يكف راسمالها الذاتي (اكتتاب الاعضاء والاحتياطات) وتتكون مصادر التمويل الخارجية من: الودائع والمدخرات والقروض والمساعدات والهبات:

1- الودائع والمدخرات:

تظهر اهمية هذه الودائع كونها تاتي من الاعضاء والافراد المحليون مما يؤدي ذلك الى زيادة اهتمامهم بالجمعية، وقد اجاز نظام التعاوني الاردني للجمعيات التعاونية قبول الودائع من الاعضاء، وترك تحديد نوع وقيمة هذه الودائع للنظام الداخلي لكل جمعية على حدى (نظام التعاوني الاردني رقم (13) لسنة 1998).

2- القروض

وتشمل القروض قصيرة الاجل ومتوسطة الاجل وطويلة الاجل والتي يترتب عليها سعر فائدة والذي تدفعه الجمعية الى مصدر الاقراض وقد تكون القروض من مصادر داخلية كأن تقترض الجمعية.

وقد وضعت وزارة التخطيط خطة لبرنامج تعزيز الانتاجية الاقتصادية والاجتماعية لعام 2011، بحيث تقوم بتمويل 214 جمعية خلال عام 2011 مع الجهات الشريكة والفئات المستهدفة

بهدف تحسين الظروف المعيشية والاقتصادية مع التركيز على المناطق الأقل حظاً، من خلال أربعة مسارات وهي (وزارة التخطيط والتعاون الدولي، عمان، 2011) :

مسار الانتاجية وبناء القدرات: ويتضمن هذا المسار وضع البرامج الفعلية والمشاريع التي تزيد انتاجية الافراد والجمعيات في المناطق الأكثر فقراً ، وذلك من خلال تفعيل دورهم ويتم ذلك بتدريب وزيادة وعي وتوفير فرص العمل لزيادة الدخل وهذا البرنامج ينفذ من قبل اربع منظمات محلية ذات خبرة في مجال التنمية المحلية هي مؤسسة نهر الأردن ومؤسسة نور الحسين والصندوق الأردني الهاشمي وجمعية مراكز الانماء الاجتماعي .

وهناك برنامج يهدف الى تشجيع وتحفيز الافراد على انشاء مشاريع انتاجية بمساعداتهم باعداد دراسات الجدوى الاقتصادية والاستشارات الادارية والمالية والفنية بالاضافة للتدريب ويتولى ذلك الجمعية العلمية الملكية، وكذلك برنامج قدرات الذي يعتني ببناء قدرات الجمعيات ومؤسسات المجتمع لتصبح قادرة على ادارة البرامج الانتاجية والتنموية، من خلال تدريب العاملين في هذه الجمعيات والمؤسسات على الاعمال الادارية والمالية والفنية وتقديم المنح لها لاقامة مشاريعها الانتاجية

مسار الاقراض والتمويل : يهدف هذا المسار الى توفير التمويل للافراد والهيئات والجمعيات لانشاء مشاريع انتاجية، من خلال توفير منح لصندوق التنمية والتشغيل لتمويل المشاريع الانتاجية وقد قامت الوزارة في عام 2010 م بتقديم (2) مليون دينار أردني لصندوق التنمية والتشغيل لتمويل مشاريع مدرة للدخل وقامت الوزارة بتقديم مبالغ سنوية بهذا الخصوص.

الفصل الثالث

منهجية الدراسة والمعالجة الإحصائية واختبار الفرضيات

3-1 المقدمة

3-2 منهج الدراسة

3-3 مجتمع الدراسة

3-4 عينة الدراسة

3-5 اداة الدراسة

3-6 صدق وثبات الأداه

3-7 حدود الدراسة

3-8 أساليب التحليل الاحصائي

3-9 إختبار الفرضيات

3- منهجية الدراسة

3-1 مقدمة:

يشتمل هذا الفصل على تحديد مجتمع الدراسة، وتحديد العينة التي تم إختيارها، ويبين وحدة التحليل، والأدوات المستخدمة في الحصول على البيانات المطلوبة، وسيختتم الفصل ببيان الاساليب الاحصائية التي سيتم إستخدامها في معالجة البيانات وتحليلها.

3-2 منهج الدراسة:

تقوم هذه الدراسة على إستخدام المنهج الوصفي التحليلي لما يمتاز به من قدرة على توفير البيانات والحقائق عن المشكلة قيد الدراسة وتفسيرها والوقوف على دلالاتها، مثلما أن إستخدام المنهج الوصفي يمكن الباحث من جمع أدلة تجريبية من عدد كبير من مفردات مجتمع الدراسة.

وأعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي الميداني نظرا لملاءمته لطبيعة وأهداف الدراسة، بالإضافة إلى إستعراض الأدب النظري المتعلق بالجمعيات التعاونية ومجالات وأبعاد تمويلها.

3-3 مجتمع الدراسة

تم تحديد مجتمع الدراسة بالجمعيات التعاونية الأردنية والبالغ عددها (1640) جمعية بالرجوع إلى إحصائيات دائرة الإحصاءات العامة لعام (2012)، ويسعى الباحث إلى تعميم نتائجه عليهم.

3-4 عينة الدراسة

تم حصر عدد الجمعيات التعاونية الأردنية، واختارت الدراسة العينة العشوائية البسيطة كون العينة متجانسة، ومن ثم اختيرت عينة بواقع (10%) من مجمل الجمعيات التعاونية الأردنية أي . (New York: Harper & Row) بواقع (164) جمعية تعاونية.

3-5 أداة الدراسة:

قام الباحث بتصميم أداة الدراسة (الاستبيان) وفقاً لمشكلة الدراسة وأسئلتها، وقد غطت الاستبانة المجالات التالية:

1) المجال الأول: وقد خص المعلومات الديموغرافية لأفراد عينة الدراسة.

2) المجال الثاني: والذي خص مصادر تمويل الجمعيات التعاونية ومدى نجاح مشاريعها في الأردن.

3-6 صدق وثبات الأداة:

1) **إختبار الصدق الظاهري:** ويقصد بهذا الإختبار قدرة المقياس على قياس الظاهرة قيد الدراسة وفيه سيقوم الباحث بالتحقق من صدق أداة الدراسة من خلال عرضها على مجموعة من المحكمين والمتخصصين في مجال الدراسة، ومناهج البحث العلمي، والإحصاء، للاستئناس بآرائهم بقصد تطويرها حيث تم الأخذ بآرائهم للوصول الى شكلها النهائي.

2) **اختبار معامل الثبات حيث تم اعتماد اختبار الثبات (Reliability Test):** والذي يُستخدم لاختبار وحساب معامل كرونباخ ألفا (Cronbach- Alpha) بهدف التحقق من الاتساق الداخلي لمجالات الدراسة ومكونات الاستبانة ككل. ولقياس مدى ثبات أداة القياس.

3- 7 حدود الدراسة

لغايات هذه الدراسة فقد اعتمدت الحدود الآتية:

1. الحدود الزمنية: تتحدد خلال الفصل الدراسي الصيفي 2013 والفصل الدراسي الاول 2014.
2. الحدود الجغرافية (المكانية): الجمعيات التعاونية في الأردن.
3. الحدود البشرية: الأفراد مدراء الجمعيات التعاونية.

3-8 أساليب التحليل الإحصائي:

ولأغراض التحليل الإحصائي سيتم استخدام برنامج الرزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)، حيث سيتم توظيف مقاييس الإحصاء الوصفي Descriptive Statistic Measures وذلك لوصف وتحليل مجتمع الدراسة وإظهار خصائصه، وكذلك الاعتماد على النسب المئوية والتكرارات، وترتيب متغيرات الدراسة حسب أهميتها النسبية بالاعتماد على المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية.

معيار التحليل الوصفي: من المعروف أن الوسط الحسابي لمقياس ليكرت الخماسي المستخدم هو (3)، وهذه القيمة تمثل متوسط المقياس وهي الحد الفاصل بين الموافقة وعدم الموافقة، أي الحد الفاصل بين الاتجاهات الإيجابية والسلبية تجاه كل فقرة من فقرات المقياس، وكلما زادت قيمة الوسط ارتفعت درجة الموافقة مع الفقرات المستخدمة، والعكس صحيح وعلى هذا فإن القيمة (5) تمثل أقصى درجة موافقة،

والقيمة (1) تمثل أقل درجة موافقة، أما القيمة الوسطية (3) فهي قيمة الحياد والتي لا يرغب المستجيب البت بأمر موافقته من عدمها.

3-9 اختبار الفرضيات:

سيتم الإعتماد على اختبار الانحدار البسيط والمتعدد لإختبار فرضيات الأثر.

الفصل الرابع

عرض نتائج الدراسة وإختبار الفرضيات

الفصل الرابع

عرض نتائج الدراسة وإختبار الفرضيات

4-1 المقدمة:

هـدفت الدراسـة الـى بيـان مصـادر تمويـل الجمعيـات التعاونيـة ومـدى نجـاح مشـاريعها الانتاجيـة فـي الأردن حيـث تـم تـوزع 185 اسـتبانة علـى افـراد عينـة الدراسـة وتـم اسـترداد 176 وبعـد التـدقيق تـم اهمـال 12 اسـتبانات لعـدم اسـتكمال الاجابـات فـي بعضـها وعـدم جـديتها فـي بعضها الآخر، وبالتالي بلغ عدد الاستبانات التي تم تطبيقها 164 استبانه.

4-2 النتائج:

بعد تطبيق أداة الدراسة، جمعت استجابات أفراد عينة الدراسة، وحولت استجاباتهم إلى درجات خام، ثم وجدت التكرارات والنسب المئوية، كما استخدم اختبار الاتساق الداخلي كرونباخ ألفا والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبار الانحدار لمصادر تمويل الجمعيات التعاونية ومدى نجاح مشاريعها الانتاجية في الأردن وذلك عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha \geq 0.05$).

4-2-2 خصائص عينة الدراسة:

تم إيجاد التكرارات والنسب المئوية لخصائص عينة الدراسة على النحو التالي:

1) الجنس: ويوضح الجدول رقم (1) توزع أفراد عينة الدراسة حسب النوع الاجتماعي.

جدول رقم (1)

توزع عينة الدراسة حسب النوع الاجتماعي.

الجنس	التكرار	النسبة %
ذكر	96	%58.5
أنثى	68	%41.5
المجموع	164	%100

يظهر الجدول رقم (1) أن 58.5% من أفراد عينة الدراسة من الذكور، و41.5% من الإناث، ويعتقد الباحث ان سبب ذلك يرجع إلى ان الجمعيات التعاونية تعمل على استقطاب كلا الجنسين كما أن الإناث يفضلون العمل في الجمعيات التعاونية باعتبارها بيئة عمل مناسبة للاناث على عكس بيئة العمل في الشركات الصناعية وغيرها.

2) العمر، ويوضح الجدول رقم (2) توزع أفراد عينة الدراسة حسب العمر

جدول رقم (2)

توزع أفراد عينة الدراسة حسب العمر

العمر	التكرار	النسبة %
أقل من30	45	%27.4
30 – 39	63	%38.4
40 – 49	39	%23.8
50– 59	17	%10.4
60 فأكثر	0	00
المجموع	164	%100.0

يشير الجدول رقم (2) إلى ان الفئة العمرية (30 – 39) كانت أعلى فئة للعاملين في الجمعيات التعاونية عينة الدراسة حيث بلغت نسبتهم (38.4%) من مجموع عينة الدراسة، تلتها الفئة العمرية (أقل من30) وبنسبة بلغت (27.4%)، ثم الفئة (40 – 49) وبنسبة بلغت (23.8%)، وأخيرا كانت نسبة الفئة العمرية (50– 59) وبنسبة بلغت (10.4%).

ويعتقد الباحث ان سبب ذلك يرجع إلى رغبة الشباب في الانضمام الى الجمعيات التعاونية وقدرة الجمعيات على توفير فرص عمل للشباب، بخلاف محددات القطاعين العام والخاص في توفير فرص العمل.

3) **الخبرة في مجال العمل:** ويوضح الجدول رقم (3) توزع أفراد عينة الدراسة حسب الخبرة في مجال العمل

جدول رقم(3)

توزع أفراد عينة الدراسة حسب الخبرة في مجال العمل

الخبرة في مجال العمل	التكرار	النسبة %
أقل من 5سنوات	55	%33.5
5–9 سنوات	52	%31.7
10– 14 سنة	33	%20.1
15–19 سنة	24	%14.6
20 فأكثر	00	00
المجموع	164	%100

يتبين أن الفئات ذات الخبرات القليلة كانت موجودة بشكل أكبر من الخبرات الأكثر وقد يرجع ذلك الى أن الجمعيات التعاونية كثيراً ما يعمل لديها الخريجون الجدد، فقد بلغت نسبة ذوي الخبرة (أقل من 5 سنوات) (33.5%) بعدد اجمالي بلغ 55 فرداً، تلاها ذوو الخبرات الأطول (5–9 سنوات) وبلغت (31.7%)، أما ذوو الخبرات (10– 14 سنة) فقد بلغت نسبتهم (20.1%)، وأخيراً كانت نسبة ذوي الخبرة (15–19 سنة) وبلغت (14.6%).

4) المستوى التعليمي: ويوضح الجدول رقم (4) توزع أفراد عينة الدراسة حسب المستوى التعليمي.

جدول رقم (4)

توزع أفراد عينة الدراسة حسب المستوى التعليمي.

المستوى التعليمي	التكرار	النسبة %
الثانوية العامة	21	%12.8
دبلوم	24	%14.6
بكالوريوس	92	%56.1
دراسات عليا	27	%16.5
المجموع	164	% 100.0

يلاحظ أن أكثر من نصف العينة من حملة البكالوريوس 92 فرداً وبنسبة 56.1%، بينما بلغت نسبة حملة الدراسات العليا 16.5%، كما بلغت نسبة حملة الدبلوم 14.6%، واخيرا نسبة حملة الثانوية العامة وبلغت 12.8%، من مجموع افراد عينة الدراسة وتشير البيبانات ان أغلبية أفراد على مستوى عالي من المستوى العلمي.

ويعتقد الباحث ان سبب ذلك يرجع الى وعي الشريحة ذات المستوى العالي من التعليم للدور الهام الذي تقوم به الجمعيات التعاونية من الناحية الاقتصادية والاجتماعية.

5) الوظيفة: ويوضح الجدول رقم (5) توزع أفراد عينة الدراسة حسب الوظيفة.

جدول رقم (5)

توزع أفراد عينة الدراسة حسب الوظيفة

الوظيفة	التكرار	النسبة %
رئيس الجمعية	55	%33.5
نائب الرئيس	48	%29.3
أمين الصندوق	25	%15.2
أمين السر	16	%9.8
أخرى	20	%12.2
المجموع	164	% 100.0

يظهر الجدول رقم (5) أن أكثر منصب وظيفي لعينة الدراسة كانت لصالح وظيفة رئيس الجمعية 55 فرداً وبنسبة 33.5%، تلتها نسبة نائب الرئيس وبلغت 29.3% من عينة الدراسة، تلاها أمين صندوق وبنسبة بلغت 15.2%، أمين سر بنسبة بلغت (9.8)، أما الوظائف الأخرى فكانت بنسبة 12.2% من مجموع افراد عينة الدراسة.

6) التخصص العلمي: ويوضح الجدول رقم (6) توزع إجابات أفراد عينة الدراسة حسب التخصص العلمي.

جدول رقم (6)

توزع أفراد عينة الدراسة حسب التخصص العلمي

التخصص في المؤهل العلمي	التكرار	النسبة %
الآداب	48	%29.3
الشريعة أو الحقوق	49	%29.9
الاقتصاد والعلوم الإدارية	39	%23.8
دون اجابة	28	%17.1
المجموع	**250**	**% 100.0**

يلاحظ أن أعلى فئة هي (الآداب) وبنسبة 29.3% من المستجيبين، أما نسبة الشريعة أو الحقوق فقد بلغت (29.9)، تلاها الاقتصاد والعلوم الإدارية وبلغت 23.8%، وتشير النتائج الى تدني مستوى الاستجابة نظراً لأن العدد الأكبر من العينة من حملة الثانوية العامة فما دون.

7) **مدة عمل المستجيب في الهيئة الإدارية:** ويوضح الجدول رقم (7) توزع إجابات أفراد عينة الدراسة حسب مدة عمل المستجيب في الهيئة الإدارية.

جدول رقم (7)

توزع أفراد عينة الدراسة حسب مدة عمل المستجيب في الهيئة الإدارية(ن=164)

مدة عمل المستجيب في الهيئة الإدارية	التكرار	النسبة %
دورة واحدة	27	%16.5
دورتين متتاليتين	46	%28
ثلاث دورات	51	%31.1
أكثر من ثلاث دورات	40	%24.4
المجموع	**164**	**% 100.0**

يلاحظ أن أعلى فئة هي (ثلاث دورات) وبنسبة 31.1% من المستجيبين، تلاها نسبة الفئة (دورتين متتاليتين) فقد بلغت 28%، ونسبة الفئة (أكثر من ثلاث دورات) بلغت 24.4% من مجموع أفراد عينة الدراسة، أما الفئة الأقل فهي فئة (دورة واحدة) وبلغت 16.5%.

4-2-3 إختبار اعتمادية أداة الدراسة:

لقد تم استخدام اختبار (كرونباخ ألفا) لقياس مدى ثبات أداة القياس حيث بلغت قيمة ألفا=95% لكافة فقرات الاستبيان البالغة (32) فقرة تمثل أبعاد الدراسة، وهي نسبة جيدة وتشير إلى اعتمادية وصدق عالٍ، كونها أعلى من النسبة المقبولة 60%، وذلك لكافة مجالات الدراسة.

وقد تم إجراء اختبار الاعتمادية لكل بعد من أبعاد الدراسة للتأكد من مستوى الاعتمادية حسب الابعاد الرئيسة للدراسة ويشير الجدول رقم (8) الى نتائج الاختبار وعلى النحو التالي:

الجدول رقم (8)

إختبار الإعتمادية

المتغير	عدد الفقرات	Cronbach's Alpha
خلق فرص عمل للمجتمع المحلي	7-4	0.845
تحسين دخل المستفيدين	12-8	0.9
تعظيم دور المرأة في المجتمع المحلي	18-13	0.909
أهم المشكلات التي تواجه المشروعات	27-19	0.839
أهم المشكلات التمويلية التي تواجهها الجمعيات التعاونية	32-28	0.761

يشير الجدول رقم (8) الى اعتمادية عالية لكافة متغيرات الدراسة وللأداة بشكل عام حيث بلغت قيمة (**Cronbach's Alpha**) اعلى من القيمة (60%) كذلك متغير ولكافة متغيرات مقياس الدراسة.

4-3 نتائج الدراسة:

تم حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لإجابات أفراد عينة الدراسة وذلك على النحو التالي:

ان المقياس المستخدم هو مقياس ليكرت الخماسي وتم ترميز اجابات عينة الدراسة بما يتفق مع ذلك المقياس فتم اعتماد الترميز التالي لمدى أهمية فقرات الاستبيان:

(5) للإجابة موافق بشدة.

(4) للإجابة موافق.

(3) للإجابة محايد.

(2) للإجابة غير موافق.

(1)) للإجابة غير موافق بشدة.

تم اعتماد المعيار التالي لأغراض تحليل نتائج فقرات مقياس الدراسة.

1) (1- 1.49) تقابل درجة متدنية جداً من الأهمية.

2) (1.5- 2.49) تقابل درجة متدنية من الأهمية.

3) (2.5- 3.49) تقابل درجة متوسطة من الأهمية.

4) (3.5 – 4.49) تقابل درجة عالية من الأهمية.

5) (4.5 – 5) تقابل درجة عالية جداً من الأهمية.

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات الاستبيان المتعلقة بفقرات الاستبيان وقد تم ترتيبها تنازليا حسب الأهمية بالاعتماد على المتوسط الحسابي:

4-3-1 مصادر تمويل الجمعية:

ويشير الجدول رقم (9) الى المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات الاستبيان فيما يتعلق بمصادر تمويل الجمعية:

الجدول رقم (9)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات الاستبيان المتعلقة بمصادر تمويل الجمعية وقد تم ترتيبها تنازليا حسب درجة الأهمية **(Df=163)**

الرقم	مصادر تمويل الجمعية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاهمية
1	تعتمد الجمعية على المنح في تمويل مشاريعها.	1.835	0.967	متدنية
2	تعتمد الجمعية على القروض في تمويل مشاريعها.	3.866	0.660	عالية
3	تعتمد الجمعية على التمويل الذاتي في تمويل مشاريعها.	3.915	0.611	عالية

يظهر الجدول رقم (9) أهمية عالية لآراء عينة الدراسة حول اعتماد الجمعية على التمويل الذاتي في تمويل مشاريعها، حيث بلغ المتوسط الحسابي لذلك التمويل (3.915) أما التمويل من القروض فقد كان بالمرتبة الثانية وعلى مستوى عالي حيث بلغ المتوسط الحسابي لتمويل القروض (3.866)، أما التمويل عن طريق المنح فقد كان على مستوى متدني حيث بلغ المتوسط الحسابي لتمويل المنح (1.835)، مما يشير الى أن الجمعيات التعاونية تعتمد على ذاتها من المستفيدين والمشاركين والقروض في تمويل مشاريعها.

4-3-2 نجاح المشاريع الإنتاجية الجمعيات التعاونية في الأردن

اولاً: خلق فرص عمل للمجتمع المحلي:

ويشير الجدول رقم (10) الى المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات الاستبيان فيما يتعلق بنجاح مشاريعها الإنتاجية في الأردن في خلق فرص عمل للمجتمع المحلي:

الجدول رقم (10)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات الاستبيان المتعلقة بخلق فرص عمل للمجتمع المحلي وقد تم ترتيبها تنازليا حسب درجة الأهمية (Df=163)

الرقم	خلق فرص عمل للمجتمع المحلي	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاهمية
6	حقق المشروع مساهمة ملحوظة في مجال التنمية الاجتماعية والاقتصادية.	3.726	0.860	عالية
5	عمل المشروع على المساهمة في التخفيف من مشكلة البطالة عن طريق تشغيل العاملين.	3.640	0.758	عالية
4	وفر المشروع فرص العمل المتوقعة لأبناء المجتمع المحلي.	3.549	0.915	عالية
7	عمل المشروع على رفع مستوى الأجور في المنطقة.	3.549	0.915	عالية
	المتوسط الحسابي لمدى نجاح مشاريع الجمعيات التعاونية الإنتاجية في الأردن في خلق فرص عمل للمجتمع المحلي	**3.638**		**عالية**

يظهر الجدول رقم (10) أهمية عالية لآراء عينة الدراسة حول نجاح المشاريع الإنتاجية للجمعيات التعاونية في الأردن في خلق فرص عمل للمجتمع المحلي، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام (3.638) حيث أشارت النتائج انه حقق المشروع مساهمة ملحوظة في مجال التنمية الاجتماعية والاقتصادية، كما عمل المشروع على المساهمة في التخفيف من مشكلة البطالة عن طريق تشغيل

العاملين، وفر المشروع فرص العمل المتوقعة لأبناء المجتمع المحلي، وعمل المشروع على رفع مستوى الأجور في المنطقة ، حيث بلغ المتوسط الحسابي لتلك الفقرات مستوى أعلى من (3.5) مما يشير إلى أن درجة أهمية عالية من الموافقة على تلك الفقرات.

ثانياً: نجاح المشاريع الإنتاجية للجمعيات التعاونية في الأردن لتحسين دخل المستفيدين

ويشير الجدول رقم (11) الى المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات الاستبيان فيما يتعلق نجاح مشاريعها الإنتاجية في الأردن في تحسين دخل المستفيدين:

الجدول رقم (11)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات الاستبيان فيما يتعلق بنجاح المشاريع الإنتاجية للجمعيات التعاونية في الأردن لتحسين دخل المستفيدين:

الرقم	تحسين دخل المستفيدين	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاهمية
8	عائد المشروع المادي شكل دعما كافيا للجمعية.	3.860	0.708	عالية
10	ساهم المشروع في قدرة أسر المستفيدين على مواكبة الارتفاع السريع في التكاليف الحياتية.	3.798	0.738	عالية
11	ساهم المشروع في توفير مستوى تعليم افضل لابناء المستفيدين.	3.791	0.765	عالية
12	اصبح لدى المستفيدين مصدر مهم لتحسين وضعهم الاقتصادي والاجتماعي.	3.732	0.792	عالية
9	عمل المشروع على رفع مستوى دخل المنتسبين اليه بشكل واضح.	3.677	0.759	عالية
المتوسط الحسابي المتوسط الحسابي لمدى نجاح مشاريعها الإنتاجية في الأردن في تحسين دخل المستفيدين		**3.771**		**عالية**

يظهر الجدول رقم (11) أهمية عالية لآراء عينة الدراسة حول نجاح مشاريعها الإنتاجية في الأردن في تحسين دخل المستفيدين، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام (3.771) حيث أشارت النتائج انه حقق عائد المشروع المادي شكل دعما كافيا للجمعية، كما عمل المشروع على المساهمة في قدرة أسر المستفيدين على مواكبة الارتفاع السريع في التكاليف الحياتية، كما ساهم المشروع في توفير مستوى تعليم افضل لابناء المستفيدين، اصبح لدى المستفيدين مصدر مهم لتحسين وضعهم الاقتصادي والاجتماعي، كما عمل المشروع على رفع مستوى دخل المنتسبين اليه بشكل واضح، حيث بلغ المتوسط الحسابي لتلك الفقرات مستوى أعلى من (3.5) مما يشير إلى أن درجة أهمية عالية من الموافقة على تلك الفقرات.

ثالثاً: نجاح المشاريع الإنتاجية للجمعيات التعاونية في الأردن في تعظيم دور المرأة في المجتمع المحلي:

ويشير الجدول رقم (12) الى المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات الاستبيان فيما يتعلق نجاح المشاريع الإنتاجية للجمعيات التعاونية في الأردن في تعظيم دور المرأة في المجتمع المحلي:

الجدول رقم (12)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات الاستبيان فيما يتعلق بنجاح مشاريع الجمعيات التعاونية الإنتاجية في الأردن في تعظيم دور المرأة في المجتمع المحلي:

الرقم	**تعظيم دور المرأة في المجتمع المحلي**	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاهمية
14	حقق المشروع مساهمة ملحوظة للمرأة في مجال التنمية الاجتماعية والاقتصادية.	3.804	0.792	عالية
16	ساهم المشروع في استيعاب فكرة المرأة العاملة لدى المجتمع المحلي.	3.790	0.830	عالية
17	ساهم المشروع بتغيير نظرة الأسر الى المرأة بحيث اصبحت اكثر ايجابيا.	3.756	0.880	عالية
18	ساهم المشروع في استثمار وصقل مهارت المرأة وابداعها في مجال العمل.	3.707	0.972	عالية
15	عمل المشروع على تشغيل النساء بشكل ملحوظ.	3.693	0.827	عالية
13	هناك نسب عالية من النساء بين العاملين بأجر في المشروع	3.656	0.796	عالية
المتوسط الحسابي المتوسط الحسابي لمدى نجاح مشاريعها الإنتاجية في الأردن في **تعظيم دور المرأة في المجتمع المحلي**		**3.734**		**عالية**

يظهر الجدول رقم (12) أهمية عالية لآراء عينة الدراسة حول نجاح مشاريعها الإنتاجية في الأردن في تعظيم دور المرأة في المجتمع المحلي، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام (3.734) حيث أشارت النتائج انه حقق مساهمة ملحوظة للمرأة في مجال التنمية الاجتماعية والاقتصادية، كما ساهم المشروع في استيعاب فكرة المرأة العاملة لدى المجتمع المحلي وبتغيير نظرة الأسر الى المرأة بحيث اصبحت اكثر ايجابيا، وقد ساهم المشروع في استثمار وصقل مهارت المرأة وابداعها في مجال العمل، وعمل على تشغيل النساء بشكل ملحوظ، كما اشارت النتائج الى وجود نسب عالية من النساء بين

العاملين بأجر في المشروع، حيث بلغ المتوسط الحسابي لتلك الفقرات مستوى أعلى من (3.5) مما يشير إلى أن درجة أهمية عالية من الموافقة على تلك الفقرات.

رابعاً: أهم المشكلات التي تواجه المشروعات:

ويشير الجدول رقم (13) الى المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات الاستبيان فيما يتعلق بأهم المشكلات التي تواجه المشروعات:

الجدول رقم (13)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات الاستبيان فيما يتعلق بأهم المشكلات التي تواجه المشروعات:

الرقم	**أهم المشكلات التي تواجه المشروعات**	**المتوسط الحسابي**	**الانحراف المعياري**	**الاهمية**
19	عدم كفاية التمويل المتاح .	3.909	0.782	عالية
21	عدم وجود فترة سماح ليتمكن المشروع من تحقيق مردود قبل بدء السداد.	3.835	0.816	عالية
20	ارتفاع تكلفة التمويل (الفائدة، الأرباح) التي تفرضها الجمعية على المستفيد.	3.726	0.955	عالية
22	ضعف الخبرات الادارية والمالية للمقترضين.	3.665	0.770	عالية
23	ارتباط الجمعية بمواعيد تسديد محددة للجهات المقرضة.	3.331	0.746	عالية
26	الاجراءات الادارية الطويلة التي يحتاجها المستفيد للحصول على القرض.	3.128	0.784	عالية
27	عدم تقييم المشروع وجدواه الاقتصادية بشكل دقيق من قبل إدارة الجمعية.	3.116	0.704	عالية
25	صعوبة توفير الضمانات المطلوبة.	3.006	0.779	عالية
24	عدم الاستفادة من نظام الحوافز للمشاريع (اعفاءات ضريبية،....الخ).	2.982	0.847	عالية
	المتوسط الحسابي المتوسط الحسابي لأهم المشكلات التي تواجه المشروعات		**3.411**	**عالية**

يظهر الجدول رقم (13) أهمية متوسطة لآراء عينة الدراسة حول أهم المشكلات التي تواجه المشروعات، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام (3.411) فقد أشارت النتائج ان أهم المشكلات تتمثل

في عدم كفاية التمويل المتاح بالدرجة الأولى، تلاها ارتفاع تكلفة التمويل (الفائدة، الأرباح) التي تفرضها الجمعية على المستفيد، و عدم وجود فترة سماح ليتمكن المشروع من تحقيق مردود قبل بدء السداد، وأخيراً ضعف الخبرات الادارية والمالية للمقترضين، حيث بلغ المتوسط الحسابي لتلك الفقرات مستوى أعلى من (3.5) مما يشير إلى أن درجة أهمية عالية من الموافقة على تلك الفقرات.

خامساً: أهم المشكلات التمويلية التي تواجهها الجمعيات التعاونية:

ويشير الجدول رقم (14) الى المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات الاستبيان فيما يتعلق بأهم المشكلات التمويلية التي تواجهها الجمعيات التعاونية:

الجدول رقم (14)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات الاستبيان فيما يتعلق بأهم المشكلات التمويلية التي تواجهها الجمعيات التعاونية:

الرقم	**أهم المشكلات التمويلية التي تواجهها الجمعيات التعاونية**	**الانحراف المعياري**	**المتوسط الحسابي**	**الاهمية**
32	صعوبة توفير الضمانات التي تطلبها الجهات المقرضة.	0.761	3.799	عالية
31	ارتفاع هامش الفائدة على القروض.	0.748	3.744	عالية
29	محدودية مساهمة الأعضاء.	0.702	3.439	عالية
28	محدودية الجهات المانحة.	0.750	3.140	عالية
المتوسط الحسابي المتوسط الحسابي لأهم المشكلات التي تواجه المشروعات		**3.566**		**عالية**

يظهر الجدول رقم (14) أهمية عالية لآراء عينة الدراسة حول أهم المشكلات التمويلية التي تواجهها الجمعيات التعاونية، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام (3.566) حيث أشارت النتائج ان أهم

المشكلات تتمثل في صعوبة توفير الضمانات التي تطلبها الجهات المقرضة بالدرجة الأولى، تلاها ارتفاع هامش الفائدة على القروض، حيث بلغ المتوسط الحسابي لتلك الفقرات مستوى أعلى من (3.5) مما يشير إلى أن درجة أهمية عالية من الموافقة على تلك الفقرات.

4-4 اختبار الفرضيات:

4-4-1 الفرضية الرئيسية الأولى:

H0: **لاتوجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالـة (α = 0.05) بين التمويل الذاتي للجمعيات التعاونية ونجاح مشاريعها الإنتاجية في الأردن.**

ولاختبار الفرضية تم استخدام اختبار الانحدار المتعدد لمتوسطات آراء عينة الدراسة لمدى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للتمويل الذاتي للجمعيات التعاونية ونجاح مشاريعها الإنتاجية في الأردن، والجدول (15) يبين نتائج الاختبار.

الجدول رقم (15)

تحليل التباين التمويل الذاتي للجمعيات التعاونية ونجاح مشاريعها الإنتاجية في الأردن

مصدر التغير	مجموع المربعات	DF (درجات الحرية)	متوسط مجموع المربعات	R (الارتباطية)	R^2 (معامل التحديد)	F المحسوبة	F الجدولية	مستوى الدلالة
مجموع المربعات بسبب الانحدار SSR	17.807	1	17.807	0.533	0.284	64.279	3.920	0.000
مجموع مربعات الانحرافات عن الانحدار (البواقي) SSE	44.878	162	0.277					
مجموع المربعات الكلي SST	62.686	163						

يشير الجدول (15) إلى العلاقة بين التمويل الذاتي للجمعيات التعاونية ونجاح مشاريعها الإنتاجية في الأردن.

إذ أظهرت نتائج التحليل الاحصائي وجود علاقة ذات دلالة إحصائية، فقد بلغ مجموع المربعات بسبب الانحدار *SSR* (17.807) عند مستوى دلالة إحصائية ($\alpha \leq 0.05$)، أما معامل التحديد R^2 فقد بلغ (0.284) أي أن ما نسبته (28.4%) من التغيرات في نجاح مشاريع الجمعيات التعاونية الإنتاجية في الأردن ناجمة عن التغيرات في التمويل الذاتي للجمعيات التعاونية وهو أثر ذو معنوية حيث بلغت قيمة f المحسوبة (64.279) وهي أعلى من قيمتها الجدولية (3.920)، وعلى مستوى دلالة إحصائية بلغت (0.000) وهي أقل من القيمة المحددة 0.05، وبالتالي فإننا نقبل الفرضية البديلة ونرفض الفرضية العدمية، وهذا يعني انه يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين التمويل الذاتي للجمعيات التعاونية ونجاح مشاريعها الإنتاجية في الأردن.

اختبار الفرضيات الفرعية:

1) لاتوجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (**$\alpha \leq 0.05$**) بين التمويل الذاتي للمشاريع الإنتاجية للجمعيات التعاونية وخلق فرص عمل.

ولاختبار الفرضية تم استخدام اختبار الانحدار المتعدد لمتوسطات آراء عينة الدراسة لمدى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للتمويل الذاتي للجمعيات التعاونية وخلق فرص عمل ، والجدول (16) يبين نتائج الاختبار.

الجدول رقم (16)

تحليل التباين التمويل الذاتي للجمعيات التعاونية ونجاح مشاريعها الإنتاجية في الأردن

R (الارتباطية)	R^2 (معامل التحديد)	F المحسوبة	F الجدولية	مستوى الدلالة
0.543	0.295	67.632	3.920	0.000

يشير الجدول (16) إلى العلاقة بين التمويل الذاتي للجمعيات التعاونية وخلق فرص عمل، إذ أظهرت نتائج التحليل الاحصائي وجود علاقة ذات دلالة إحصائية، فقد بلغ معامل التحديد R^2 (0.295) أي أن ما نسبته (29.5%) من التغيرات في خلق فرص عمل ناجمة عن التغيرات في التمويل الذاتي للجمعيات التعاونية وهو أثر ذو معنوية حيث بلغت قيمة f المحسوبة (67.632) وهي أعلى من قيمتها الجدولية (3.920)، وعلى مستوى دلالة إحصائية بلغت (0.000) وهي أقل من القيمة المحددة 0.05، وبالتالي فإننا نقبل الفرضية البديلة ونرفض الفرضية العدمية، وهذا يعني انه يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$) بين التمويل الذاتي للجمعيات التعاونية وخلق فرص عمل.

2) لاتوجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$) بين التمويل الذاتي للمشاريع الإنتاجية للجمعيات التعاونية وتحسين دخل المستفيدين.

ولاختبار الفرضية تم استخدام اختبار الانحدار المتعدد لمتوسطات آراء عينة الدراسة لمدى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للتمويل الذاتي للجمعيات التعاونية وتحسين دخل المستفيدين، والجدول (17) يبين نتائج الاختبار.

الجدول رقم (17)

تحليل التباين التمويل الذاتي للجمعيات التعاونية وتحسين دخل المستفيدين

R (الارتباطية)	R^2 (معامل التحديد)	F المحسوبة	F الجدولية	مستوى الدلالة
0.428	0.183	36.309	3.920	0.000

يشير الجدول (17) إلى العلاقة بين التمويل الذاتي للجمعيات التعاونية وتحسين دخل المستفيدين، إذ أظهرت نتائج التحليل الاحصائي وجود علاقة ذات دلالة إحصائية، فقد بلغ معامل التحديد R^2 (0.183) أي أن ما نسبته (18.3%) من التغيرات في تحسين دخل المستفيدين ناجمة عن التغيرات في التمويل الذاتي للجمعيات التعاونية وهو أثر ذو معنوية حيث بلغت قيمة f المحسوبة (36.309) وهي أعلى من قيمتها الجدولية (3.920)، وعلى مستوى دلالة إحصائية بلغت (0.000) وهي أقل من القيمة المحددة 0.05، وبالتالي فإننا نقبل الفرضية البديلة ونرفض الفرضية العدمية، وهذا يعني انه يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$) بين التمويل الذاتي للجمعيات التعاونية وتحسين دخل المستفيدين.

3) لاتوجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$) بين التمويل الذاتي للمشاريع الإنتاجية للجمعيات التعاونية وتعظيم دور المرأة في المجتمع المحلي.

ولاختبار الفرضية تم استخدام اختبار الانحدار المتعدد لمتوسطات آراء عينة الدراسة لمدى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0.05$) للتمويل الذاتي للجمعيات التعاونية وتعظيم دور المرأة في المجتمع المحلي ، والجدول (18) يبين نتائج الاختبار.

الجدول رقم (18)

تحليل التباين التمويل الذاتي للجمعيات التعاونية وتعظيم دور المرأة في المجتمع المحلي

R (الارتباطية)	R^2 (معامل التحديد)	F المحسوبة	F الجدولية	مستوى الدلالة
0.491	0.241	51.456	3.920	0.000

يشير الجدول (18) إلى العلاقة بين التمويل الذاتي للجمعيات التعاونية وتعظيم دور المرأة في المجتمع المحلي، إذ أظهرت نتائج التحليل الاحصائي وجود علاقة ذات دلالة إحصائية، فقد بلغ معامل التحديد R^2 (0.241) أي أن ما نسبته (24.1%) من التغيرات في تعظيم دور المرأة في المجتمع المحلي ناجمة عن التغيرات في التمويل الذاتي للجمعيات التعاونية وهو أثر ذو معنوية حيث بلغت قيمة f المحسوبة (51.456) وهي أعلى من قيمتها الجدولية (3.920)، وعلى مستوى دلالة إحصائية بلغت (0.000) وهي أقل من القيمة المحددة 0.05، وبالتالي فإننا نقبل الفرضية البديلة ونرفض الفرضية العدمية، وهذا يعني انه يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05 = α) بين التمويل الذاتي للجمعيات التعاونية وتعظيم دور المرأة في المجتمع المحلي.

4-4-2 الفرضية الرئيسية الثانية:

H0: **لاتوجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α = 0.05) بين القروض للجمعيات التعاونية ونجاح مشاريعها الإنتاجية في الأردن.**

ولاختبار الفرضية تم استخدام اختبار الانحدار المتعدد لمتوسطات آراء عينة الدراسة لمدى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) **لقروض الجمعيات التعاونية** ونجاح مشاريعها الإنتاجية في الأردن، والجدول (19) يبين نتائج الاختبار.

الجدول رقم (19)

تحليل التباين لقروض الجمعيات التعاونية ونجاح مشاريعها الإنتاجية في الأردن

مصدر التغير	مجموع المربعات	DF (درجات الحرية)	متوسط مجموع المربعات	R (الارتباطية)	R^2 (معامل التحديد)	F المحسوبة	F الجدولية	مستوى الدلالة
مجموع المربعات بسبب الانحدار SSR	24.638	1	24.638	0.627	0.393	104.908	3.920	0.000
مجموع مربعات الانحرافات عن الانحدار (البواقي) SSE	38.047	162	0.235					
مجموع المربعات الكلي SST	62.686	163						

يشير الجدول (19) إلى العلاقة بين التمويل عن طريق القروض للجمعيات التعاونية ونجاح مشاريعها الإنتاجية في الأردن.

إذ أظهرت نتائج التحليل الاحصائي وجود علاقة ذات دلالة إحصائية، فقد بلغ مجموع المربعات بسبب الانحدار *SSR* (24.638) عند مستوى دلالة إحصائية ($\alpha \leq 0.05$)، أما معامل

التحديد R^2 فقد بلغ (0.393) أي أن ما نسبته (39.3%) من التغيرات في نجاح مشاريع الجمعيات التعاونية الإنتاجية في الأردن ناجمة عن التغيرات في التمويل عن طريق القروض للجمعيات التعاونية وهو أثر ذو معنوية حيث بلغت قيمة f المحسوبة (104.908) وهي أعلى من قيمتها الجدولية (3.920)، وعلى مستوى دلالة إحصائية بلغت (0.000) وهي أقل من القيمة المحددة 0.05، وبالتالي فإننا نقبل الفرضية البديلة ونرفض الفرضية العدمية، وهذا يعني انه يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$) بين القروض للجمعيات التعاونية ونجاح مشاريعها الإنتاجية في الأردن.

اختبار الفرضيات الفرعية:

1) لاتوجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$) بين القروض للمشاريع الإنتاجية للجمعيات التعاونية وخلق فرص عمل.

ولاختبار الفرضية تم استخدام اختبار الانحدار المتعدد لمتوسطات آراء عينة الدراسة لمدى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للقروض للجمعيات التعاونية وخلق فرص عمل ، والجدول (20) يبين نتائج الاختبار.

الجدول رقم (20)

تحليل التباين القروض للجمعيات التعاونية ونجاح مشاريعها الإنتاجية في الأردن

R (الارتباطية)	R^2 (معامل التحديد)	F المحسوبة	F الجدولية	مستوى الدلالة
0.648	0.419	117.060	3.920	0.000

يشير الجدول (20) إلى العلاقة بين القروض للجمعيات التعاونية وخلق فرص عمل، إذ أظهرت نتائج التحليل الاحصائي وجود علاقة ذات دلالة إحصائية، فقد بلغ معامل التحديد R^2 (0.419) أي أن ما نسبته (41.9%) من التغيرات في خلق فرص عمل ناجمة عن التغيرات في القروض للجمعيات التعاونية وهو أثر ذو معنوية حيث بلغت قيمة f المحسوبة (117.060) وهي أعلى من قيمتها الجدولية (3.920)، وعلى مستوى دلالة إحصائية بلغت (0.000) وهي أقل من القيمة المحددة 0.05، وبالتالي فإننا نقبل الفرضية البديلة ونرفض الفرضية العدمية، وهذا يعني انه يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$) بين القروض للجمعيات التعاونية وخلق فرص عمل.

2) لاتوجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$) بين القروض للمشاريع الإنتاجية للجمعيات التعاونية وتحسين دخل المستفيدين.

ولاختبار الفرضية تم استخدام اختبار الانحدار المتعدد لمتوسطات آراء عينة الدراسة لمدى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للتمويل الذاتي للجمعيات التعاونية **وتحسين دخل المستفيدين**، والجدول (21) يبين نتائج الاختبار.

الجدول رقم (21)

تحليل التباين القروض للجمعيات التعاونية وتحسين دخل المستفيدين

مستوى الدلالة	F الجدولية	F المحسوبة	R^2 (معامل التحديد)	R (الارتباطية)
0.000	3.920	85.381	0.345	0.587

يشير الجدول (21) إلى العلاقة بين القروض للجمعيات التعاونية وتحسين دخل المستفيدين، إذ أظهرت نتائج التحليل الاحصائي وجود علاقة ذات دلالة إحصائية، فقد بلغ معامل التحديد R^2 (0.345) أي أن ما نسبته (34.5%) من التغيرات في تحسين دخل المستفيدين ناجمة عن التغيرات في القروض للجمعيات التعاونية وهو أثر ذو معنوية حيث بلغت قيمة f المحسوبة (36.309) وهي أعلى من قيمتها الجدولية (3.920)، وعلى مستوى دلالة إحصائية بلغت (0.000) وهي أقل من القيمة المحددة 0.05، وبالتالي فإننا نقبل الفرضية البديلة ونرفض الفرضية العدمية، وهذا يعني انه يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$) بين القروض للجمعيات التعاونية وتحسين دخل المستفيدين.

3) لاتوجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$) بين القروض للمشاريع الإنتاجية للجمعيات التعاونية وتعظيم دور المرأة في المجتمع المحلي.

ولاختبار الفرضية تم استخدام اختبار الانحدار المتعدد لمتوسطات آراء عينة الدراسة لمدى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للتمويل الذاتي للجمعيات التعاونية وتعظيم دور المرأة في المجتمع المحلي ، والجدول (22) يبين نتائج الاختبار.

الجدول رقم (22)

تحليل التباين القروض للجمعيات التعاونية وتعظيم دور المرأة في المجتمع المحلي

R (الارتباطية)	R^2 (معامل التحديد)	F المحسوبة	F الجدولية	مستوى الدلالة
0.492	0.242	51.811	3.920	0.000

شير الجدول (22) إلى العلاقة بين القروض للجمعيات التعاونية وتعظيم دور المرأة في المجتمع المحلي، إذ أظهرت نتائج التحليل الاحصائي وجود علاقة ذات دلالة إحصائية، فقد بلغ معامل التحديد R^2 (0.242) أي أن ما نسبته (24.2%) من التغيرات في تعظيم دور المرأة في المجتمع المحلي ناجمة عن التغيرات في القروض للجمعيات التعاونية وهو أثر ذو معنوية حيث بلغت قيمة f المحسوبة (51.811) وهي أعلى من قيمتها الجدولية (3.920)، وعلى مستوى دلالة إحصائية بلغت (0.000) وهي أقل من القيمة المحددة 0.05، وبالتالي فإننا نقبل الفرضية البديلة ونرفض الفرضية العدمية، وهذا يعني انه يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$) بين القروض للجمعيات التعاونية وتعظيم دور المرأة في المجتمع المحلي.

الفرضية الرئيسية الثالثة:

H0: لاتوجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$) بين المنح للجمعيات التعاونية ونجاح مشاريعها الإنتاجية في الأردن.

ولاختبار الفرضية تم استخدام اختبار الانحدار المتعدد لمتوسطات آراء عينة الدراسة لمدى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \le 0.05$) لقروض الجمعيات التعاونية ونجاح مشاريعها الإنتاجية في الأردن، والجدول (23) يبين نتائج الاختبار.

الجدول رقم (23)

تحليل التباين لقروض الجمعيات التعاونية ونجاح مشاريعها الإنتاجية في الأردن

مصدر التغير	مجموع المربعات	DF (درجات الحرية)	متوسط مجموع المربعات	R (الارتباطية)	R^2 (معامل التحديد)	F المحسوبة	F الجدولية	مستوى الدلالة
مجموع المربعات بسبب الانحدار SSR	2.538	1	2.538					
مجموع مربعات الانحرافات عن الانحدار (البواقي)SSE	60.148	162	0.371	0.201	0.040	6.853	3.920	0.010
مجموع المربعات الكليSST	62.686	163						

يشير الجدول (23) إلى العلاقة بين التمويل عن طريق المنح للجمعيات التعاونية ونجاح مشاريعها الإنتاجية في الأردن.

إذ أظهرت نتائج التحليل الاحصائي وجود علاقة ذات دلالة إحصائية، فقد بلغ مجموع المربعات بسبب الانحدار*SSR* (2.538) عند مستوى دلالة إحصائية ($\alpha \leq 0.05$)، أما معامل التحديد R^2 فقد بلغ (0.040) أي أن ما نسبته (4%) من التغيرات في نجاح مشاريع الجمعيات التعاونية الإنتاجية في الأردن ناجمة عن التغيرات في التمويل عن طريق المنح للجمعيات التعاونية وهو أثر ذو معنوية حيث بلغت قيمة f المحسوبة (6.835) وهي أعلى من قيمتها الجدولية (3.920)، وعلى مستوى دلالة إحصائية بلغت (0.000) وهي أقل من القيمة المحددة 0.05، وبالتالي فإننا نقبل الفرضية البديلة ونرفض الفرضية العدمية، وهذا يعني انه يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$) بين المنح للجمعيات التعاونية ونجاح مشاريعها الإنتاجية في الأردن.

اختبار الفرضيات الفرعية:

1) لاتوجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$) بين المنح للمشاريع الإنتاجية للجمعيات التعاونية وخلق فرص عمل.

ولاختبار الفرضية تم استخدام اختبار الانحدار المتعدد لمتوسطات آراء عينة الدراسة لمدى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للتمويل المنح للجمعيات التعاونية وخلق فرص عمل ، والجدول (24) يبين نتائج الاختبار.

الجدول رقم (24)

تحليل التباين المنح للجمعيات التعاونية ونجاح مشاريعها الإنتاجية في الأردن

R (الارتباطية)	R^2 (معامل التحديد)	F المحسوبة	F الجدولية	مستوى الدلالة
0.229	0.052	8.950	3.920	0.003

يشير الجدول (24) إلى العلاقة بين المنح للجمعيات التعاونية وخلق فرص عمل، إذ أظهرت نتائج التحليل الاحصائي وجود علاقة ذات دلالة إحصائية، فقد بلغ معامل التحديد R^2 (0.052) أي أن ما نسبته (5.2%) من التغيرات في خلق فرص عمل ناجمة عن التغيرات في المنح للجمعيات التعاونية وهو أثر ذو معنوية حيث بلغت قيمة f المحسوبة (8.950) وهي أعلى من قيمتها الجدولية (3.920)، وعلى مستوى دلالة إحصائية بلغت (0.003) وهي أقل من القيمة المحددة 0.05، وبالتالي فإننا نقبل الفرضية البديلة ونرفض الفرضية العدمية، وهذا يعني انه يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$) بين المنح للجمعيات التعاونية وخلق فرص عمل.

2) لاتوجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$) بين المنح للمشاريع الإنتاجية للجمعيات التعاونية وتحسين دخل المستفيدين.

ولاختبار الفرضية تم استخدام اختبار الانحدار المتعدد لمتوسطات آراء عينة الدراسة لمدى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للتمويل الذاتي للجمعيات التعاونية وتحسين دخل المستفيدين، والجدول (25) يبين نتائج الاختبار.

الجدول رقم (25)

تحليل التباين المنح للجمعيات التعاونية وتحسين دخل المستفيدين

مستوى الدلالة	F الجدولية	F المحسوبة	R^2 (معامل التحديد)	R (الارتباطية)
0.008	3.920	7.242	0.043	0.207

يشير الجدول (25) إلى العلاقة بين المنح للجمعيات التعاونية وتحسين دخل المستفيدين، إذ أظهرت نتائج التحليل الاحصائي وجود علاقة ذات دلالة إحصائية، فقد بلغ معامل التحديد R^2 (0.043) أي أن ما نسبته (4.3%) من التغيرات في تحسين دخل المستفيدين ناجمة عن التغيرات في المنح للجمعيات التعاونية وهو أثر ذو معنوية حيث بلغت قيمة f المحسوبة (7.242) وهي أعلى من قيمتها الجدولية (3.920)، وعلى مستوى دلالة إحصائية بلغت (0.008) وهي أقل من القيمة المحددة 0.05، وبالتالي فإننا نقبل الفرضية البديلة ونرفض الفرضية العدمية، وهذا يعني انه يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$) بين المنح للجمعيات التعاونية وتحسين دخل المستفيدين.

3) لاتوجد علاقــة ذات دلالة إحصائية عند مســتوى دلالــة ($\alpha = 0.05$) بــين المــنح للمشــاريع الإنتاجية للجمعيات التعاونية وتعظيم دور المرأة في المجتمع المحلي.

ولاختبار الفرضية تم استخدام اختبار الانحدار المتعدد لمتوسطات آراء عينة الدراسة لمدى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للتمويل الذاتي للجمعيات التعاونية وتعظيم دور المرأة في المجتمع المحلي ، والجدول (26) يبين نتائج الاختبار.

الجدول رقم (26)

تحليل التباين المنح للجمعيات التعاونية وتعظيم دور المرأة في المجتمع المحلي

R (الارتباطية)	R^2 (معامل التحديد)	F المحسوبة	F الجدولية	مستوى الدلالة
0.121	0.015	2.396	3.920	0.124

يشـير الجـدول (26) إلـى العلاقـة بـين المـنح للجمعيـات التعاونيـة وتعظـيم دور المـرأة فـي المجتمـع المحلي، إذ أظهرت نتائج التحليل الاحصائي عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية، فقد بلـغ معامل التحديد R^2 (0.015) أي أن مـا نسـبته (1.5%) مـن التغيـرات فـي تعظـيم دور المـرأة فـي المجتمـع المحلـي ناجمـة عن التغيرات فـي المنح للجمعيـات التعاونيـة وهـو أثـر لا معنـوي حيـث بلغـت قيمـة f المحسـوبة (2.396) وهـي أقـل مـن قيمتهـا الجدوليـة (3.920)، وعلـى مسـتوى دلالـة إحصـائية بلغـت (0.124) وهي أعلى من القيمة المحددة 0.05، وبالتالي فإننا نقبل الفرضية البديلة ونرفض الفرضية العدميـة، وهـذا يعنـي انـه لا يوجـد علاقـة ذات دلالة إحصائية عند مسـتوى دلالـة ($\alpha = 0.05$) بـين المنح للجمعيات التعاونية وتعظيم دور المرأة في المجتمع المحلي.

الفصل الخامس

مناقشة النتائج والتوصيات

5-1 النتائج

5-2 التوصيات

5- مناقشة النتائج والتوصيات:

5-1 النتائج:

توصل الباحث من خلال الدراسة الى النتائج التالية:

1) تعمل الجمعيات التعاونية على استقطاب كلا الجنسين كما أن الإناث يفضلون العمل في الجمعيات التعاونية باعتبارها بيئة عمل مناسبة للاناث على عكس بيئة العمل في الشركات الصناعية وغيرها، حيث كان 58.5% من أفراد عينة الدراسة من الذكور، و41.5% من الإناث.

2) تساهم المشاريع الانتاجية للجمعيات التعاونية في جذب الشباب للعمل بها، حيث ان الفئة العمرية (30 - 39) كانت أعلى فئة من افراد عينة الدراسة وبلغت نسبتهم (38.4%) من مجموع عينة الدراسة، نظراً لطبيعة هذه المشاريع وقدرتها على استيعاب الخريجون الجدد الذين بلغت نسبتهم (33.5%) من أفراد عينة الدراسة.

3) تجذب الجمعيات التعاونية الشريحة ذات المستوى العلمي العالي، نظراً لقناعاتهم بالدور الاقتصادي والاجتماعي للتعاونيات حيث بلغت نسبة حملة البكالوريوس 56% من أفراد عينة الدراسة.

4) تعتمد الجمعيات التعاونية بشكل رئيس على التمويل الذاتي في تمويل مشاريعها حيث بلغ المتوسط الحسابي لاراء عينة الدراسة (3.9) وبأهمية عالية، أما التمويل من القروض فقد كان

بالمرتبة الثانية وعلى مستوى عالي حيث بلغ المتوسط الحسابي (3.8)، أما التمويل عن طريق المنح فقد كان على مستوى متدني وبمتوسط حسابي (1.8) مما يشير الى أن الجمعيات التعاونية تعتمد على ذاتها من المستفيدين والمشاركين والقروض في تمويل مشاريعها، ولا تعتمد على المنح في ذلك وقد يعود ذلك الى تدني المنح التي تحصل عليها تلك الجمعيات.

5) تساهم المشاريع الإنتاجية التي تقوم بها الجمعيات التعاونية في الأردن بشكل كبير في خلق فرص عمل للمجتمع المحلي، حيث أشارت النتائج ان تلك المشاريع حققت مساهمة ملحوظة في مجال التنمية الاجتماعية والاقتصادية، كما عملت تلك المشاريع على المساهمة في التخفيف من مشكلة البطالة عن طريق تشغيل العاملين، وهي توفر فرص العمل المتوقعة لأبناء المجتمع المحلي وترفع من مستوى الأجور في المنطقة، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام (3.6) وبأهمية عالية لاراء عينة الدراسة.

6) تحسن المشاريع الإنتاجية التي تقوم بها الجمعيات التعاونية في الأردن من دخل المستفيدين حيث بلغ المتوسط الحسابي العام (3.7) مما يشير الى ان درجة أهمية عالية من الموافقة على تلك الفقرات وتحقق عوائد المشاريع المادية مما يشكل دعما كافيا للجمعيات، كما تعمل المشاريع على المساهمة في رفع قدرة أسر المستفيدين لمواكبة الارتفاع السريع في التكاليف الحياتية، كما تساهم في توفير مستوى تعليم افضل لابناء المستفيدين، حيث اصبح لدى المستفيدين مصدر مهم لتحسين وضعهم الاقتصادي والاجتماعي، كما عملت تلك المشاريع على رفع مستوى دخول المنتسبين اليها بشكل واضح.

7) حققت المشاريع الإنتاجية التي تقوم بها الجمعيات التعاونية في الأردن مساهمة بشكل كبير في تعظيم دور المرأة في المجتمع المحلي، حيث أشارت النتائج ان تلك المشاريع حققت مساهمة ملحوظة للمرأة في مجال التنمية الاجتماعية والاقتصادية، كما ساهمت في استيعاب فكرة المرأة العاملة لدى المجتمع المحلي وبتغيير نظرة الأسر الى المرأة بحيث اصبحت اكثر ايجابيا، وقد ساهم المشروع في استثمار وصقل مهارت المرأة وابداعها في مجال العمل، وعمل على تشغيل النساء بشكل ملحوظ، حيث اشارت النتائج الى وجود نسب عالية من النساء بين العاملين بأجر في المشروع، وبلغ المتوسط الحسابي العام (3.73) ويدل ذلك على اهميت دور هذه المشاريع في تعظيم دور المراة.

8) توصلت الدراسة الى ان المشاريع تواجه مشكلات من اهمها عدم كفاية التمويل المتاح حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذه الفقرة (3.9) ، تلاها ارتفاع تكلفة التمويل (الفائدة، الأرباح) التي تفرضها الجمعية على المستفيد، وعدم وجود فترة سماح ليتمكن المشروع من تحقيق مردود قبل بدء السداد فكان المتوسط الحسابي لاراء العينة على هذه الفقرة (3.7)، وأخيراً ضعف الخبرات الادارية والمالية للمقترضين.

9) أما عن أهم المشكلات التمويلية التي تواجهها الجمعيات التعاونية، فقد أشارت النتائج الى ان أهم المشكلات تتمثل في صعوبة توفير الضمانات التي تطلبها الجهات المقرضة بالدرجة الأولى، تلاها ارتفاع هامش الفائدة على القروض.

10) وقد اشارت الدراسة الى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين التمويل الذاتي للجمعيات التعاونية وخلق فرص عمل، فقد بلغ معامل التحديد R^2 (0.295) أي أن ما نسبته (29.5%) من

التغيرات في خلق فرص عمل ناجمة عن التغيرات في التمويل الذاتي للجمعيات التعاونية وهو أثر ذو معنوية حيث بلغت قيمة f المحسوبة (67.632) وهي أعلى من قيمتها الجدولية (3.920)، وعلى مستوى دلالة إحصائية بلغت (0.000) وهي أقل من القيمة المحددة 0.05، كما اشارت الى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين التمويل الذاتي للجمعيات التعاونية وتحسين دخل المستفيدين، إذ أظهرت نتائج التحليل الاحصائي وجود علاقة ذات دلالة إحصائية، فقد بلغ معامل التحديد R^2 (0.183) أي أن ما نسبته (18.3%) من التغيرات في تحسين دخل المستفيدين ناجمة عن التغيرات في التمويل الذاتي للجمعيات التعاونية وهو أثر ذو معنوية حيث بلغت قيمة f المحسوبة (36.309) وهي أعلى من قيمتها الجدولية (3.920)، وعلى مستوى دلالة إحصائية بلغت (0.000) وهي أقل من القيمة المحددة 0.05، وتعظيم دور المرأة في المجتمع المحلي إذ أظهرت نتائج التحليل الاحصائي وجود علاقة ذات دلالة إحصائية، فقد بلغ معامل التحديد R^2 (0.241) أي أن ما نسبته (24.1%) من التغيرات في تعظيم دور المرأة في المجتمع المحلي ناجمة عن التغيرات في التمويل الذاتي للجمعيات التعاونية وهو أثر ذو معنوية حيث بلغت قيمة f المحسوبة (51.456) وهي أعلى من قيمتها الجدولية (3.920)، وعلى مستوى دلالة إحصائية بلغت (0.000) وهي أقل من القيمة المحددة 0.05.

11) اشارت الدراسة الى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين القروض للجمعيات التعاونية ونجاح مشاريعها الإنتاجية في الأردن من حيث، إذ أظهرت نتائج التحليل الاحصائي وجود علاقة ذات دلالة إحصائية، فقد بلغ معامل التحديد R^2 (0.419) أي أن ما نسبته (41.9%) من

التغيرات في خلق فرص عمل ناجمة عن التغيرات في القروض للجمعيات التعاونية وهو أثر ذو معنوية حيث بلغت قيمة f المحسوبة (117.060) وهي أعلى من قيمتها الجدولية (3.920)، وعلى مستوى دلالة إحصائية بلغت (0.000) وهي أقل من القيمة المحددة ، كما اشارت الى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين القروض للجمعيات التعاونية وتحسين دخل المستفيدين، وتعظيم دور المرأة في المجتمع المحلي.

12) اثبتت الدراسة وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المنح للجمعيات التعاونية ونجاح مشاريعها الإنتاجية في الأردن، و كانت العلاقة ايجابية ومعنوية للمنح في خلق فرص عمل، وتحسين دخل المستفيدين،الا ان النتائج اشارت الى انه لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المنح للجمعيات التعاونية وتعظيم دور المرأة في المجتمع المحلي، مما يشير الى ضعف في المنح الخاصة بالمشاريع التي تقوم بها المرأة بالاضافة الى ضعف المنح للجمعيات التعاونية بشكل عام إذ أظهرت نتائج التحليل الاحصائي عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية، فقد بلغ معامل التحديد R^2 (0.015) أي أن ما نسبته (1.5%) من التغيرات في تعظيم دور المرأة في المجتمع المحلي ناجمة عن التغيرات في المنح للجمعيات التعاونية وهو أثر لا معنوي حيث بلغت قيمة f المحسوبة (2.396) وهي أقل من قيمتها الجدولية (3.920)، وعلى مستوى دلالة إحصائية بلغت (0.124) وهي أعلى من القيمة المحددة 0.05.

5-2 التوصيات:

من خلال النتائج توصل الباحث الى التوصيات التالية:

1) تحديث القوانين والانظمة والتشريعات بما يكفل تفعيل دور الجمعيات التعاونية ودعم مشاريعها الانتاجية وتقديم التسهيلات الملائمة والتخفيف من الاجراءات الادارية الروتينية.

2) تأسيس الجمعيات التعاونية بناء على معايير اقتصادية وعدم الاكتفاء بوجود عدد معين من الاعضاء لتأسيسها، لتتمكن من تحقيق نجاحاً في عملياتها، وكذلك ضرورة وضع شروط معينة تضمن قدرة المستفيد ومؤهلاته للقيام بالمشروع.

3) تقديم اعفاءات ضريبية للافراد والجهات الداعمة لمشاريع الجمعيات التعاونية، وذلك للاثر الواضح لهذه المشاريع في خلق فرص العمل وتحسين دخل المستفيدين، وتمكين المرأة في المجتمع المحلي.

4) ضرورة العمل على دعم مشاريع الجمعيات التعاونية من خلال اعفاءات او تخفيضات سواء على فواتير المياه او الكهرباء او من الضرائب او رسوم الجمرك.

5) الاسراع في بناء قاعدة بيانات تنموية وطنية شاملة، تساهم في ربط الدعم الحكومي لمشاريع الجمعيات التعاونية مع الخطط والبرامج التنموية على مستوى الدولة، وكذلك حسب الميزة التنافسية لمنطقة عمل الجمعية.

6) ايجاد آليات تمويلية للجمعيات بنسبة فائدة متدنية تحسب لمصلحة المجتمع المحلي والمسؤولية الاجتماعية فتلك المشاريع لها الأثر الكبير في تنمية وتحسين المجتمع وتأهيله والتخفيف من التعقيدات والضمانات التي لا يستطيع الكثير من المستفيدين تقديمها.

7) تعميم مبدا المسؤولية الاجتماعية في البنوك والضغط عليها لدعم مشاريع الجمعيات التعاونية عن طريق ايجاد آليات تساهم في وضع البنوك الداعمة كبنوك لها مساهمة وطنية مما يشجع العملاء على التعامل مع تلك البنوك.

8) ازالة العراقيل وتذليل الصعاب التي تحول دون مشاركة المرأة بشكل فاعل في القطاع التعاوني.

9) تأهيل وتدريب القائمين على الجمعيات التعاونية وزيادة المساهمين والمستفيدين منها وابراز أهميتها للمجتمع المحلي، وربط التدريب بالاهداف التنموية الوطنية.

10) تشجيع الباحثين لاجراء المزيد من الدراسات والبحوث العلمية، مما سيساهم في تطوير العمل التعاوني.

6- قائمة المصادر والمراجع والدراسات:

المراجع:

1. القرآن الكريم.

2. حمدان، محمد رفيق، (1999)، مبررات العمل التعاوني في القطاع الزراعي الأردني، صوت التعاون، العدد الأول، كانون (2): ص21-22.

3. ابن خلدون ، مقدمة ابن خلدون ، تحقيق حامد احمد طاهر ، دار الفجر للتراث ، القاهرة، مصر ،(2004).

4. القسوس، ساطع، (1986)، تعقيب، صوت التعاون، العدد الأول.

5. عسر، محمد يوسف، (1986، التشريع التعاوني، صوت التعاون، العدد الأول.

6. ابن منظور، جمال الدين محمد بن مكرم ، تحقيق عامر حيدر احمد ، لسان العرب ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط1،(2003) ، ج 13.

7. الريماوي، أحمد شكري، (2002)، الجدوى الإقتصادية لتأسيس التعاونيات وتقييم فرص الإستثمار فيها، صوت التعاون، العدد السابع، كانون ثاني.

8. دحنون، سمير، (2002)، الحركة التعاونية في محافظة جرش، صوت التعاون، العدد السابع، كانون ثاني.

9. ابو الخير، كمال حمدي، فلسفة رواد التعاون، مكتبة عين شمس، القاهرة ، مصر 1985 م

10. أحمد مصطفى، خاطر، الإدارة وتقويم المشروعات، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1993م.

11. الاردن ، المؤسسة التعاونية الاردنية ، النشرة الاحصائية لتاريخ 30 \6\2010 م.

12. الاردن، جريدة الراي، العدد (14225) ، 21\9\2009م.

13. البرعي، احمد حسن، الحركة التعاونية من الوجهتين التشريعية والفكرية ودار الفكر العربي، القاهرة ، مصر 1976.

14. البرقاوي، احمد عبدالله، مصادر التويل الزراعي واثره على التنمية الاقتصادية، رسالة ماجستير غير منشورة ، الجامعة الاردنية، عمان، الاردن، 1995م، ص 28.

15. البلتاجي (2005) صيغ مقترحة لتمويل المنشآت الص0غيرة والمعالجة المحاسبية لصيغة المشاركة المنتهية بالتملك، دراسة مقدمة للمؤتمر السنوي الثاني عشر للأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية تحت عنوان دور المصارف والمؤسسات المالية والاقتصادية في ترويج وتمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

16. البنك الدولى للإنشاء والتعمير– تقرير عن التنمية فى العالم 1989 – النظم المالية والتنمية.

17. تقييم وتحديث دور الجمعيات الأهلية، عمان، 2004م. هداية، حاطوم.

18. جريدة الدستور، انشاء هيئة تنظيم القطاع التعاوني كخلف قانوني للمؤسسة التعاونية الاردنية، العدد (151115) ، 2009/6/12 م.

19. الحايك ،محمود، (2007) ، دور المشاريع الصغيرة الممولة في الحد من البطالة والفقر في مناطق جيوب الفقر : دراسة حالة محافظة المفرق ، رسالة ماجستير غير منشورة ،عمان، الأردن :جامعة البلقاء التطبيقية .

20. حبيب ، مانطونوس ، الاقتصاد التعاوني ،المطبعة الجديدة ، دمشق ،سوريا ، 1974-1975 .

21. (حماد، محمود، الجمعيات التعاونية الزراعية الى اين، مجلة صوت التعاون، العدد الخامس عمان، 2001 م).

22. الحيالي، وليد ناجي، (2007)، محاسبة الجميات التعاونية، منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة، الدنمارك.

23. خالد شاكر ، النظام القانوني للتعاونيات في العراق ، دار الرشيد للنشر ، بغداد ،العراق ، 1980 م.

24. الخرابشة ، عبدالمحيد ، الجمعيات التعاونية الاستهلاكية ، مجلة صوت التعاون ، العدد الاول ، عمان ، الاردن ، 1984.

25. خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للاعوام من (1976- 1980) ص 69 ، و (1981 - 1985)

26. الخياط ، عبد العزيز ،المجتمع المتكافل في الاسلام دار لبنان للطباعة والنشر ، بيروت، لبنان ، 1972 م.

27. الداهري، عبد الوهاب مطر، (1992)، اقتصاديات التعاون الزراعي ، مطبعة العاني ، بغداد، العراق.

28. شقير ، لبيب ، تاريخ الفكر الاقتصادي، مكتبة نهضة مصر ، الفجالة ، مصر 1956م.

29. طواحين ، خديجة ، القوانين والانظمة التعاونية في الاردن (لمحة تاريخية) ، صوت التعاون ، العدد الثنائي ، عمان ، 1999 م.

30. عارف، بسمة كمال ، قطاع التعاونيات النسائية في الاردن ، مجلة صوت التعاون، العدد الثاني، عمان، 1999م.

31. العقدة ، صالح ، اعادة هيكلة القطاع التعاوني الاردني : واقع وطموحات ، بحث منشور في المجلة الاردنية للعلوم التطبيقية ، م 10 ع 1 ، 2007م.

32. عليمات، حمود، اللوزي، وصلاح، (2008)، تمكين المرأة من خلال المشاريع المدرة للدخل: دراسة حالة في الأردن، بحث منشور، المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية .

33. الكفري، مصطفى عبدالله ، المنظمات التعاونية في الوطن العربي ، منشورات وزارة الثقافة السورية ، دمشق ، سوريا ،1994م.

34. كمال ، حسن محمد ، واخرون ، الجمعيات التعاونية ، مؤسسة دار التعاون للطبع والنشر، القاهرة ، مصر.

35. المادة رقم (21) من قانون التعاون رقم (55) لسنة 1968 ، المنشور في الجريدة الرسمية، العدد 2114 بتاريخ 1968/8/15 .

36. ملكاوي ، حكمت وفرعون ، طاهر، الحركة التعاونية الاردنية ، المعهد التعاوني الاردني، عمان ،الاردن ،1990.

37. منشورات المعهد التعاوني الاردني ، الحركة التعاونية في الاردن.

38. المنظمة التعاونية الاردنية ، النشرة الاحصائية السنوية ، عمان ، الاردن ، 1977م.

39. المنظمة التعاونية الاردنية ،الحركة التعاونية الاردنية ، 1952- 1982 .

40. المؤسسة التعاونية الاردنية ، النشرة الاحصائية لغاية 30\6\2010 م .

41. نظام رقم (13) لسنة 1998 ، المادة 18 ب ، والمنشور في الجريدة الرسمية العدد (4199) .

42. وزارة التخطيط والتعاون الدولي ، برنامج تعزيز الانتاجية الاقتصادية والاجتماعية، عمان،2011.

43. وزراة التخطيط ، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للاعوام 1999 -2003.

44. الوزني، خالد واصف، الاقتصاد الاردني ونموذج المرض الهولندي ، بحث مقدم لمؤتمر الاقتصاد الاردني مشكلات وافاق، عمان ، الاردن ، 1993م.

45. الاردن ، الجريدة الرسمية ، 1952 ، العدد 1113 ، ص 264 ، 1952/6/16

46. الاردن ، الجريدة الرسمية ، رقم (2114) بتاريخ 1968/8/15، ص 1207 .

47. الاردن ، الجريدة الرسمية ، العدد (2261) ص 2 ، 1970 م .

48. الاردن ، الجريدة الرسمية ، العدد 4199 ، عمان 1997 ، ص 1683 ، 1997/4/15

49. Cavatora، Elisa. Ghazawneh، Haneen. Andriani، Luca. (2009). Studies on Social Capital In the Palestinian Territories. Palestine Economic Policy Research Institute (MAS). Ramallah – Palestine.

50. Waltizer, M. H. & Wiener P.L., (1978), Research Methods and Analysis: Searching For Relationships, (New York: Harper & Row).

الدراسات والابحاث

51. أبو رومي، رهام جميل، (2010)، القيادة التحويلية في منظمات المجتمع المدني الأردني، أطروحة الدكتوراه المقدم للجامعة الأردنية.

52. البحيصي، (2006)، نحو أساليب حديثة في تمويل المشروعات الصغيرة دراسة استطلاعية أصحاب المشروعات الصغيرة في قطاع غزة.

53. بكور ، يحى ، الاقتصاد الزراعي ،منشوورات جامعة دمشق ، دمشق ، سوريا ، 1976م.

54. الحموري ، قاسم، (1991)، دور التعاونيات وتمويلها الذاتي في الحد من الاثار المحلية للتضخم، بحث مقدم للندوة التعاونية العربية عن دور الحركات التعاونية في مواجهة الظروف الاقتصادية الحالية ، والمنعقد في عمان من الفترة 10-12 أيلول 1991 ، ص (6-7)

55. سليمان، حسام، (2007)، العمل التطوعي، الحوار المتمدن، العدد (2051) بتاريخ 2007/9/27،

56. الحيالي،(٢٠٠٠)، محاسبة الجمعيات التعاونية الزراعية في خدمة تنمية الريف الأردني.

57. شبانه ، زكي محمود ، الاقتصاد التعاوني الزراعي ، دار المعارف ، القاهرة ، مصر ، 1966م.

58. العاجز، (2008)، مدى تطبيق ركائز الجودة الشاملة وتأثيرها على الأداء المالي في مؤسسات الإقراض النسائية في قطاع غزة من وجهة نظر العاملين رسالة ماجستير جامعة عزة.

59. شرف،(٢٠٠٥)، بعنوان "أثر الرقابة المالية على استمرار التمويل للمؤسسات الأهلية.

60. الصفدي، (2004)، منهجية الإقراض بضمان المجموعة – دراسة حالة برامج الإقراض بضمان المجموعة والادخار في قطاع غزة.

61. العتيبي، محمد الفاتح، (2009) منظمات المجتمع المدني، النشأة والآليات وأدوات العمل، الحوار المتمدن العدد 2724.

62. إسماعيل، عبد الرحمن، (1985)، تقويم مستوى الأداء في الجمعيات التعاونية الحرفية في الأردن.

63. الحديد، (2010)، اثر القروض الصغيرة الإنتاجية على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للمستفيدين في محافظة العاصمة.

64. عمر، محمد عبد الحليم، (2005)، التمويـل التعاونـــي الأسس . الواقع . المقترحات، بحث مقدم الى الاتحاد العام للتعاونيات في جمهورية مصر العربية حول: «التعاونيات والتنمية في مصر والعالم العربي: الواقع والآمال» فى الفترة من 27–28 محرم 1426هـ الموافق 8–9 مارس 2005م.

65. القاضي وآخرون ، (1987)، الكفاءة الإنتاجية للمزارع التعاونية في وادي الأردن.

66. الحيالي، (٢٠٠٠)،محاسبة الجمعيات التعاونية الزراعية في خدمة تنمية الريف الأردني.

67. محمد بني عيسى، (2006) " العمل التطوعي وأثاره في التنمية الاقتصادية من منظور إسلامي، إطروحة دكتوراه جامعة اليرموك، 2006.

68. السميرات، يوسف (2009)، المشكلات المالية والإدارية التي تواجه المشاريع الصغيرة في إقليم الشمال.

69. المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، (2008)، ورقة عمل بعنوان "تنمية التمويل الأصغر الإسلامي (التحديات والمبادرات)."

70. دراسة (Islam،S 2009)، بعنوان "معوقات بداية ونمو المشروعات الصغيرة في بنغلادش"

71. هناك بحث دكتوراه حول تقييم أثر خصائص فرق العمل على نجاح مشاريع القطاع العام، في جامعة عمان العربية للدراسات العليا عام (2007).

72. CGAP، (2008) ، التمويل الأصغر الإسلامي.

73. دراسة Singh, R, Gang, S & Deshmuck, S (2010)، بعنوان" تنافسية المشاريع الصغيرة والمتوسطة في اقتصاد العولمة"

74. البحيصي، (2006) بعنوان:" نحو أساليب حديثة في تمويل المشروعات الصغيرة دراسة استطلاعية أصحاب المشروعات الصغيرة في قطاع غزة."

75. شرف، (٢٠٠٥)، أثر الرقابة المالية على استمرار التمويل للمؤسسات الأهلية.

76. كنجو، عبود (2007)، "استراتيجية الاستثمار والتمويل في المشروعات الصغيرة – دراسة ميدانية للمشروعات الصغيرة في مدينة حلب"

77. الكايد، علي، (1992)، "الجمعيات التعاونية ودورها في التغير الاجتماعي في الريف الأردني"

78. النسور، إياد،(2008)، بعنوان" قياس كفاءة التمويل الحكومي الموجه نحو تنمية المشروعات الصغيرة في الأردن"

79. هيتلاهتي وزملائها،(2006)،الاثار الاجتماعية والاقتصادية لعمليات تمويل المشاريع الصغيرة واليات التسديد، دراسة حالة لتاسيس المشاريع الصغيرة في جنوب افريقيا".

80. دراسة Chwen sheu and waker،J ، (1994)، المنظمات الاجتماعية غير الهادفة إلى تحقيق الربح".

الملاحــق

الملحق رقم (1) قائمة بأسماء محكمي الاستبانة

الدكتور	الجامعة
د. جمال النسور	البلقاء التطبيقية
أ.د. محمود الحبيس	البلقاء التطبيقية
د. محمد الزيادات	البلقاء التطبيقية
د. بندر ابو تايه	البلقاء التطبيقية
د. خليل الحياري	البلقاء التطبيقية

الملحق رقم (2) استبانة الدراسة

الأخ المشارك / المشاركة

تحية طيبة وبعد.

يقوم الباحث بإعداد أطروحة ماجستير في التخطيط والادارة بعنوان **مصادر تمويل الجمعيات التعاونية ومدى نجاح مشاريعها الانتاجية في الأردن.**

يضع الباحث بين يديكم هذه الاستبانة آملين من شخصكم الكريم التكرم بالإجابة على أسئلتها الهادفة إلى تشخيص مشكلة الدراسة وصولاً إلى تحقيق أهدافها.

راجين العلم أن هذه الاستبانة ستستخدم لغايات البحث العلمي فقط وستعامل بمنتهى السرية.

شاكرين لكم حسن تعاونكم.

الباحث: عدي سليم خروب

العنوان: عمان/الجبيهة

الجزء الأول : الخصائص الديموغرافية والوظيفية

يرجى التكرم بوضع اشارة (√) امام البيانات التي تنطبق عليك

أولاً: النوع الاجتماعي

□ ذكر □ أنثى

ثانياً: العمر

□أقل من30 □ 30 – 39 □ 40 – 49

□ 50– 59 □ 60 فأكثر

ثالثاً: الخبرة:

□ أقل من 5سنوات □ 5–9 سنوات

□ 10– 14 سنة □ 15–19 سنة □ 20 فأكثر

رابعاً: المستوى التعليمي:

□ الثانوية العامة □ دبلوم □ بكالوريوس

□ دراسات عليا

خامساً: الوظيفة الحالية:

□ رئيس الجمعية □ نائب الرئيس □ أمين الصندوق □ أمين السر □ أخرى

سادساً: التخصص العلمي

الرجاء تحديد التخصص العلمي: ....

سابعاً: مدة عملك في الهيئة الإدارية :

□– دورة واحدة □– دورتين متتاليتين □– ثلاث دورات □– أكثر من ثلاث دورات

الجزء الثاني : موضوع الدراسة:

يرجى وضع علامة (√) عند الإجابة التي تراها مناسبة :

مصادر تمويل الجمعية						
التسلسل	**الفقرات**	**بشكل قليل جدا (1)**	**بشكل قليل (2)**	**بشكل متوسط (3)**	**بشكل كبير (4)**	**بشكل كبير جداً (5)**
1	تعتمد الجمعية على المنح في تمويل مشاريعها.					
2	تعتمد الجمعية على القروض في تمويل مشاريعها.					
3	تعتمد الجمعية على التمويل الذاتي في تمويل مشاريعها.					
نجاح مشاريعها الإنتاجية في الأردن						
خلق فرص عمل للمجتمع المحلي						
التسلسل	**الفقرات**	**غير موافق بشدة(1)**	**غير موافق(2)**	**محايد (3)**	**موافق (4)**	**موافق بشدة(5)**
4	وفر المشروع فرص العمل المتوقعة لأبناء المجتمع المحلي.					
5	عمل المشروع على المساهمة في التخفيف من					

	مشكلة البطالة عن طريق تشغيل العاملين.					
6	حقق المشروع مساهمة ملحوظة في مجال التنمية الاجتماعية والاقتصادية.					
7	عمل المشروع على رفع مستوى الأجور في المنطقة.					
تحسين دخل المستفيدين						
8	عائد المشروع المادي شكل دعما كافيا للجمعية.					
9	عمل المشروع على رفع مستوى دخل المنتسبين اليه بشكل واضح.					
10	ساهم المشروع في قدرة أسر المستفيدين على مواكبة الارتفاع السريع في التكاليف الحياتية.					
11	ساهم المشروع في توفير مستوى تعليم افضل لابناء المستفيدين.					
12	اصبح لدى المستفيدين مصدر مهم لتحسين وضعهم الاقتصادي والاجتماعي.					
تعظيم دور المرأة في المجتمع المحلي						
13	هناك نسب عالية من النساء بين العاملين بأجر في المشروع					
14	حقق المشروع مساهمة ملحوظة للمرأة في مجال التنمية الاجتماعية والاقتصادية.					

15	عمل المشروع على تشغيل النساء بشكل ملحوظ.					
16	ساهم المشروع في استيعاب فكرة المرأة العاملة لدى المجتمع المحلي.					
17	ساهم المشروع بتغيير نظرة الأسر الى المرأة بحيث اصبحت اكثر ايجابيا.					
18	ساهم المشروع في استثمار وصقل مهارت المرأة وابداعها في مجال العمل.					
أهم المشكلات التي تواجه المشروعات						
19	عدم كفاية التمويل المتاح .					
20	ارتفاع تكلفة التمويل (الفائدة، الأرباح) التي تفرضها الجمعية على المستفيد.					
21	عدم وجود فترة سماح ليتمكن المشروع من تحقيق مردود قبل بدء السداد.					
22	ضعف الخبرات الادارية والمالية للمقترضين.					
23	ارتباط الجمعية بمواعيد تسديد محددة للجهات المقرضة.					
24	عدم الاستفادة من نظام الحوافز للمشاريع (اعفاءات ضريبية،....الخ).					
25	صعوبة توفير الضمانات المطلوبة.					

26	الاجراءات الادارية الطويلة التي يحتاجها المستفيد للحصول على القرض.					
27	عدم تقييم المشروع وجدواه الاقتصادية بشكل دقيق من قبل إدارة الجمعية.					
أهم المشكلات التمويلية التي تواجهها الجمعيات التعاونية						
28	محدودية الجهات المانحة.					
29	محدودية مساهمة الأعضاء.					
30	ارتفاع هامش الفائدة على القروض.					
31	صعوبة توفير الضمانات التي تطلبها الجهات المقرضة.					
32	عدم وجود ثقافة التعاونية بين أفراد المجتمع ومؤسساته.					

الملحق رقم (3) قائمة بأسماء الجمعيات التعاونية التي شملتها الدراسة

الرقم	اسم الجمعية	المحافظة
1	جمعية سيدات عراق الأمير التعاونية	العاصمة
2	جمعية بيت نوبا التعاونية	العاصمة
3	جمعية الضباط المتقاعدين- سحاب	العاصمة
4	جمعية المتقاعدين العسكريين-الجامعة	العاصمة
5	جمعية ناعور للمتقاعدين العسكريين	العاصمة
6	مؤسسة المتقاعدين العسكريين	العاصمة
7	جمعية المتقاعدين العسكريين لواء الموقر	العاصمة
8	جمعية المتقاعدين العسكريين التعاونية -أبو نصير	العاصمة
9	جمعية متقاعدين العسكريين لواء سحاب / سوق سحاب - الإسكان	العاصمة
10	جمعية الريان للمتقاعدين العسكريين / سوق القويسمة	العاصمة
11	جمعية متقاعدين العسكريين لواء الموقر / سوق رجم الشامي	العاصمة
12	جمعية خريبة السوق وجاوا المتقاعدين العسكريين	العاصمة
13	جمعية الأشرفية والجوفة للمتقاعدين العسكريين	العاصمة
14	جمعية حي نزال للمتقاعدين العسكريين	العاصمة
15	جمعية مرج الحمام للمتقاعدين العسكريين	العاصمة
16	جمعية المتقاعدين العسكريين لواء الموقر	العاصمة

17	جمعية المهندسين المتقاعدين العسكريين	العاصمة
18	جمعية الضباط المتقاعدين –الزرقاء	الزرقاء
19	جمعية المتقاعدات العسكريات–الزرقاء	الزرقاء
20	جمعية المتقاعدين العسكريين–الرصيفة	الزرقاء
21	جمعية الرباط للمتقاعدين العسكريين / سوق المشيرفة	الزرقاء
22	جمعية متقاعدين العسكريين وادي الحجر / سوق التطوير	الزرقاء
23	جمعية المعمورة للمتقاعدات الزرقاء / سوق حي الزواهرة	الزرقاء
24	جمعية متقاعدين العسكريين لواء الرصيفة /سوق الرصيفة	الزرقاء
25	جمعية المتقاعدين العسكريين للواء الهاشمية/ الهاشمية	الزرقاء
26	جمعية الرباط للمتقاعدين العسكريين /المشيرفة	الزرقاء
27	جمعية جبل طارق للمتقاعدين العسكريين	الزرقاء
28	جمعية بيرين التعاونية للمتقاعدين العسكريين	الزرقاء
29	جمعية الضليل للمتقاعدين ا لعسكريين	الزرقاء
30	جمعية واحة الازرق التعاونية / المؤسسة التعاونية	الزرقاء
31	جمعية بيرين التعاونية للمتقاعدين العسكريين	الزرقاء
32	جمعية المتقاعدين العسكريين التعاونية – ماحص والفحيص	البلقاء
33	جمعية أبو عباد التعاونية	البلقاء
34	جمعية المتقاعدين العسكريين– دير علا	البلقاء

35	جمعية وادي المغطس التعاونية	البلقاء
36	جمعية قلعة البلقاء التعاونية للمتقاعدين العسكريين	البلقاء
37	جمعية جنة الاغوار المتقاعدين العسكريين	البلقاء
38	جمعية سيدات دير علا التعاونية	البلقاء
39	جمعية النهر المقدس التعاونية	البلقاء
40	جمعية ابناء طي التعاونية	البلقاء
41	جمعية عين الباشا للمتقاعدين العسكريين	البلقاء
42	جمعية البقعة التعاونية	البلقاء
43	جمعية الادارة للزراعات المتطورة التعاونية	البلقاء
44	جمعية النور التعاونية	مادبا
45	جمعية حمامات قصيب التعاونية	مادبا
46	جمعية وادي الواله	مادبا
47	جمعية الناصر التعاونية	مادبا
48	جمعية أبناء برزا التعاونية	مادبا
49	جمعية التآخي التعاونية	مادبا
50	جمعية المشاعل التعاونية	مادبا
51	جمعية حمامات قصيب التعاونية	مادبا
52	جمعية النور التعاونية	مادبا

53	جمعية المحبة التعاونية	مادبا
54	الجمعية التعاونية للإنتاج والتنمية / المؤسسة التعاونية	مادبا
55	جمعية البساط الاخضر التعاونية / المؤسسة التعاونية	مادبا
56	جمعية وادي خالد التعاونية	اربد
57	جمعية أسوار الأردن التعاونية	اربد
58	جمعية تنمية بني كنانة التعاونية	اربد
59	جمعية سيدات راحوب التعاونية	اربد
60	جمعية المتقاعدين العسكريين– الأغوار الشمالية	اربد
61	جمعية المتقاعدين العسكريين– الوسطية	اربد
62	جمعية الأغوار الشمالية للمرأة المنتجة	اربد
63	جمعية سيدات السوسنة التعاونية	اربد
64	جمعية المتقاعدين قصبة اربد (4)	اربد
65	جمعية قرناس للمتقاعدين العسكريين	اربد
66	جمعية قرناس للمتقاعدين العسكريين	اربد
67	جمعية خلة العين التعاونية	اربد
68	جمعية سيدات تبنه التعاونية	اربد
69	جمعية العطاء التعاونية	اربد
70	جمعية بني كنانة للمتقاعدين العسكريين	اربد

71	جمعية باب السلام التعاونية	اربد
72	جمعية كنانة التعاونية للسيدات/ المؤسسة التعاونية الاردنية	اربد
73	جمعية النبراس للمتقاعدين العسكريين	اربد
74	جمعية التيماء للمتقاعدين العسكريين	اربد
75	الاتحاد التعاوني الإقليمي	عجلون
76	جمعية كفرنجة التعاونية	عجلون
77	جمعية قلعة الربض التعاونية	عجلون
78	جمعية سيدات صخرة التعاونية	عجلون
79	جمعية زهرة السوسن التعاونية	عجلون
80	جمعية سيدات عنجرة التعاونية	عجلون
81	جمعية سيدات الريف	عجلون
82	جمعية أنوار عبين التعاونية	عجلون
83	جمعية المتقاعدين العسكريين / لواء كفرنجة (4)	عجلون
84	جمعية سيدات أم اللولو التعاونية	عجلون
85	جمعية فاطمة الزهراء التعاونية	عجلون
86	جمعية ضباط عجلون للمتقاعدين العسكريين	عجلون
87	جمعية سيدات المصطبة التعاونية	جرش
88	جمعية المتقاعدين العسكريين النسيم- جرش(1)	جرش

89	جمعية متقاعدات العسكريين جرش / سوق ساكب(4)	جرش
90	حمعية الشواهد التعاونية	جرش
91	حمعية المتقاعدين العسكرين/ لواء قصبة جرش	جرش
92	جمعية المتقاعدين المدنيين التعاونية	جرش
93	جمعية الضباط المتقاعدين جرش	جرش
94	جمعية السنديانة التعاونية	جرش
95	جمعية شمال جرش التعاون/ المؤسسة التعاونية	جرش
96	جمعية سيدات مخيم سوف التعاونية	جرش
97	مركز بحوث وتطوير البادية	المفرق
98	جمعية الدفيانة والخشاع التعاونية	المفرق
99	جمعية المتقاعدين العسكريين- الخالدية(2)	المفرق
100	مزرعة أبقار الخالدية-مؤسسة المتقاعدين العسكريين(2)	المفرق
101	جمعية الأعمال التعاونية	المفرق
102	جمعية البادية الشمالية الغربية للمتقاعدين العسكريين(4)	المفرق
103	جمعية البرقع التعاونية	المفرق
104	جمعية سنابل الخير التعاونية	المفرق
105	جمعية أم القطين التعاونية	المفرق
106	جمعية الاردن التعاونية للتقنيات الزراعية الحديثة	المفرق

107	جمعية أم الجمال التعاونية للمتقاعدين العسكريين	المفرق
108	جمعية المتقاعدين العسكريين لمنطقة الزعتري	المفرق
109	جمعية البادية الشمالية الشرقية للمتقاعدين العسكريين	المفرق
110	جمعية الحمراء التعاونية للمتقاعدين العسكريين	المفرق
111	جمعية زنايق البادية التعاونية/م.ت	المفرق
112	جمعية قضاء منشية بني حسن التعاونية/ المؤسسة التعاونية	المفرق
113	جمعية الربة التعاونية	الكرك
114	جمعية الكرك التعاونية	الكرك
115	جمعية الوادي الأبيض التعاونية	الكرك
116	جمعية الامتياز التعاونية	الكرك
117	جمعية الضحل التعاونية	الكرك
118	جمعية سيدات بني حميدة	الكرك
119	جمعية العمقة التعاونية	الكرك
120	جمعية القطرانة الشمالية التعاونية	الكرك
121	جمعية الطيبات التعاونية	الكرك
122	جمعية عين سارة التعاونية	الكرك
123	جمعية الامتياز التعاونية	الكرك
124	جمعية متقاعدين العسكريين قصبة الكرك/ سوق الكرك(4) (5)	الكرك

125	جمعية ذات رأس التعاونية	الكرك
126	جمعية العماوي التعاونية	الكرك
127	جمعية الثمار التعاونية	الكرك
128	جمعية الشهداء التعاونية	الكرك
129	جمعية لواء القصر للمتقاعدين العسكريين- سوق القصر	الكرك
130	جمعية جلجول التعاونية الزراعية	الكرك
131	جمعية شفا الخير التعاونية	الكرك
132	جمعية اللجون التعاونية الزراعية	الكرك
133	جمعية العينا التعاونية	الكرك
134	جمعية سيدات ضانا والقادسية التعاونية	الطفيلة
135	جمعية المتقاعدين العسكريين- الطفيلة(1)	الطفيلة
136	جمعية المتقاعدين العسكريين-بصيرا(3)	الطفيلة
137	جمعية متقاعدين العسكريين بصيرا / سوق بصيرا(3)	الطفيلة
138	جمعية متقاعدين العسكريين قصبة الطفيلة/ سوق قصبة الطفيلة(4)	الطفيلة
139	جمعية صقر الجبل للمتقاعدين العسكريين	الطفيلة
140	جمعية المتقاعدين العسكريين بصيرا	الطفيلة
141	جمعية برة ضانا التعاونية الزراعية	الطفيلة
142	جمعية صقر الجبل للمتقاعدين العسكريين	الطفيلة

143	جمعية العنصر التعاونية الزراعية/سلطة المياه	معان
144	جمعية الراجف التعاونية	معان
145	جمعية الثريا التعاونية	معان
146	جمعية الجهير والمنصورة التعاونية	معان
147	جمعية الجهير والمنصورة التعاونية	معان
148	جمعية بسطة التعاونية	معان
149	جمعية أبناء الشوبك للمتقاعدين العسكريين(2)	معان
150	جمعية المتقاعدين العسكريين-وادي موسى(2)	معان
151	جمعية البيضاء الأثرية التعاونية السياحية	معان
152	جمعية السدر التعاونية الزراعية	معان
153	جمعية الخنساء لنساء معان التعاونية	معان
154	جمعية أبناء معان	معان
155	جمعية النداء التعاونية	معان
156	جمعية سيدات جبل عين العشرة التعاونية	معان
157	جمعية الضواوي التعاونية	معان
158	جمعية الجنوب للاستثمارات التعاونية / المؤسسة التعاونية	معان
159	جمعية تل برما التعاونية/ وزارة الزراعة	معان
160	سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة	العقبة

161	جمعية سيل فينان الزراعية التعاونية	العقبة
162	جمعية غرندل للمتقاعدين العسكريين	العقبة
163	جمعية حمزة السياحية التعاونية	العقبة
164	ائتلاف جمعية العمارين وجمعية وادي عربة التعاونية	العقبة



Abstract

Sources of Funding of Cooperative Societies and the Success of Productivity Projects in Jordan

By
Odai Saleem Kharoub

Supervisor
Dr. Jamal Alnsour

This study aims to determine the relationship between the funding sources of cooperative societies and the success level of its productivity projects in Jordan. It also determines the role of cooperative projects in creating job opportunities for the local community, growing capital growth, developing existing projects, and improving the income of cooperative members. The study has adopted the descriptive analytical method for collecting data, with a simple random sample consisted of (164) cooperatives all around Jordan.

The study concluded that cooperatives mainly depended on self-financing for funding their projects, followed by credits in the second phase, while the funding by grants came at a lower level. The cooperative projects in Jordan contribute significantly in creating job opportunities for local community, improving local community's income, and maximizing the role of women in the local community. The study also concluded that cooperative projects faced a number of challenges including inadequacy of funding sources, high funding cost (interest rate and profit margin) charged by the beneficiaries as well as the difficulty in providing the required loan guarantees.

The results have showed that there is a significant relationship between self-financing of cooperatives and income improvement of beneficiaries, as well as maximizing the role of women in local community. The study recommended activating cooperatives and supporting their projects through grants, adopting new funding mechanisms with low interest rate, and creating flexible administrative and financing systems within the cooperative system to support projects and to mitigate the complexities of loan guarantee.